الظواهر اللغوية في كتاب الرّسَالَة للإمام الشّافعيّ (.١٥٠ ـ ٢٠٤هـ) دارسة وتوجيها

■ أ.د حميد عبده أحمد سلام النّهاري ■
أستاذ النّحو والصرف المشارك في جامعة تعز
كلية الآداب قسم اللُّغَة العَرَبيّة

الملخص

يحتل كتاب الرّسَالَة للإمام الشّافعيّ – كما صاحبه – مكانة كبيرة لم يكتسبها كونه من أوائل ما كتب فحسب بما يمثله ذلك من مصدر لمعرفة خصائص التأليف في تلك المرحلة ومعرفة طبيعة لغتها، وطرائق تعامل مؤلفيها مع اللُّغَة، بل يضاف إلى ذلك أنه اشتمل على عدد من الظواهر اللغوية المهمة التي تستدعي الوقوف عندها درسا وتوجيها كونها صدرت عن مصدر موثوق للغة بشهادة كبار أئمتها عبر العصور، ومن شأن تسليط الضوء عليها أن يعطينا صورة عن التطور اللغوي، إلى جانب ما يمكن أن تشكله تلك الظواهر من روافد لعدد من الاستعمالات اللغوية التي لم يقبل بها بعض نحاة العَرَبيّة وشواهد لاستعمالات أخرى حظيت بالقبول عندهم.

الكلمات المفتاحية: الإمام الشّافعيّ، الظواهر اللغوية، مصادر اللُّغَة، الحذف

الفاتحة

الحمد لله حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، وصلى الله وسلم وبارك على عبده مُحَمَّد وعلى آله وصحابته أهل البرّ والتقوى.

وبعد

لم ينبثق الاهتمام بكتاب الرّسَالَة للإمام الشّافعيّ من كونه من المؤلفات الأُوَل في التراث الإسلامي التي من شأنها أن ترصد لنا الحركة العلميّة والثَّقافيّة وميلاد النّشأة التأليفية فحسب، بل انبثق أيضا من كون الإمام الشّافعيّ قد اتفقت كلمة أئمة اللُّغَة على كونه حجة في العَرَبيّة وعلى أن كلامه شواهد للعَرَبيّة، وهو على نحو ما نجده عند الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) وابن هشام صاحب السّير (ت٢١٣هـ) والأصمعيّ (ت٢١٦هـ) وابن سلّام (ت٢٣٢هـ) والمازنيّ (ت٢٤٩هـ) والجاحظ (ت٢٥٥هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ) وثعلب (ت٢٩١هـ) والأزهري (ت٣٧٠هـ) والزمخشري (ت٥٣٨هـ) وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) والسّيوطي (٩١١هـ) وغيرهم، إلى جانب أنه يُعلي في هذا الكتاب من أهمية اللُّغَة ومن شأنها، وهو ما ترك أثرًا عميقًا عند جهابذة علماء أصول الفقه الذين أتوا من بعده.

ثم إن كتاب الرّسَالَة يشتمل على ظواهر لغوية ذات بال يمكن أنْ يَكونَ لها أثرها في تعزيز عدد من المسلمات النّحويَّة، كما يمكن أنْ يَكونَ لها أثرها في إعادة النّظر في عدد آخر من تلك المسلمات، إلى جانب أنه يشتمل على آراء تتصل بالدرس اللغوي، وتستحق الجمع وتسليط الضوء. ذلك وغيره حدا بصاحب هذه المحاولة إلى قراءة الكتاب قراءة متأنية، أعقبتها لملمة لكل ما له صلة بالأمرين السّابقين، تلا ذلك فرز قام على ضم النّظير إلى النّظير، مِمَّا أسفر عنه بروز جانبين كبيرين: أحدهما يتصل بظواهر لغوية في استعمال الشّافعيّ اللغوي ويدور حولها للنحويين كلام واعتراضات، والآخر يتصل بالرؤى اللغوية للإمام الشّافعيّ التي بثها في كتابه، على أني خصصت هذه المحاولة للجانب الأول، وكنت قد خصصت أخرى للجانب الآخر نشرتها مجلة جامعة طيبة في عددها الثاني والعشرين، وفي محاولتي هذه أخضعت تلك الظواهر للتحليل والموازنة مقتبسا من كلام أهل اللُّغَة ما لا بد منه على اختصار واقتضاب، ولم أذهب إلى كثرة التخريج وتوسيعه بقدر ما ذهبت إلى التوثيق من كتاب معتبر سواء أكان قديمًا أم حديثًا اخترت لوضوحه في تناول الظاهرة من جهة، ولإيجازه من جهة أخرى، ولم أترجم للإمام بل اقتصرت على ذكر ما لا بد منه مِمَّا له صلة وثيقة بموضوع هذه المحاولة على بقدر واقتصاد.

هذا وقد اعتمدت على تحقيق العلامة أحمد شاكر لمخطوط الرّسَالَة الذي خطه تلميذ الشّافعيّ الأخص الربيع بن سليمان (١٧٤ - ٢٧٠هـ)، وذلك كون نسخة الربيع أقدم نسخ الكتاب وأكثرها دقة على ما حققه العلامة أحمد شاكر، والربيع بن سليمان هو من هو في العدالة والوثاقة والمكانة من الشّافعيّ، بل هو مستملي علماء وقته، وفيه ما يعطي أهمية خاصة لنسخته، وكون المحقق قد حرص على نقل النّص بدقة وأمانة دون أن يعمد إلى تعديله كما يفعل بعض المحققين فجاء النّص صورة عن نسخة الربيع، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات.

تمهيد

في منابع حجية الإمام ومعالمها

المنابع الأُوَل:

كُتـبَ حـول الإمام الشّـافعيّ عـدد جم من الكتابـات في القديـم والحديـث، سـلطت الضوء حول مختلف جوانـب حياته[1]، وهو ما يمكن أن يمد هـذه المحاولة البحثية بمادة واسـعة مفيدة، غـير أنه أوثـر أن يقتـصر على ما يخـدم القضية الأساسـية لهذه المحاولة اقتضاب شـديد. ولتكن البدايـة من مولده فقد ولـد في العقد الخامس من القـرن الهجـري الثانـي، وهو العقد الذي شـهد ولادة أئمـة كبار يهمنا هنا ذكـر علمّين من أعلام العَرَبيّة، الأول: إمـام النّحو وصاحب أقدم مؤلف وصـل إلينا فيـه، وهو أبو بشر عمـرو بن عثمان بن قنبر المشـهور بسيبويه (ت١٨٥هـ)، والثاني: إمـام الأدب والبيـان أبـو عثمان عمـرو بن بحر الجاحـظ (ت٢٥٥هـ)[2]، وثلاثتهم أئمـةٌ كلٌّ في بابه ومع اشـتراكهم في التقدم في العَرَبيّة والإمامة فيهـا، إلا أن الشّـافعيّ امتاز بانفـراده من بينهم بأن شـهد له أئمة اللُّغَة بالفصاحة، وبأنه مصدر للغـة وحجـة فيها على نحو ما سـيأتي غير بعيد، وعلى وجه التحديد فإنه ولد عام (١٥٠هـ).[3] ثم إنه لا بد من الإشـارة إلى منابع الفصاحة في حياة الرجـل التي تبدأ من حرص أمه على إرجاع ولدها إلى أرض قومه خوفا عليه من الضيعة[4]، وحسـنا فعلـت، فلـولا ذلك لاختلـط بغير العرب، ولفسـد لسانه. وفي مكة حفظ القرآن لتمام سبع سنين[5]، ثم دخل المسـجد، وأخذ عن كبار علمائها، وحفظ الحديث والمسائل [6].

ولـئن مثل عـودة أمه به إلى مكة حجـر الزاوية في فصاحته فـإن إقامته مع هذيـل جانبًا من حياته ينزل بنزولهم ويرحـل برحيلهم مثل المعين الذي نهل منه، إذ حفظ أشعارها، وأخذ لغتها[7]، وعليه

---

(١) ذكـر البيهقي في كتابه: (مناقب الشَّـافِعيّ)، ج١/ ص١٠ــ١١، مكتبـة إحياء الـتراث ط١ القاهرة: ١٩٧٠. مـن المؤلفـات التي اختُص بها الشَّـافِعيّ أحد عـشر مصنفا وأضـاف إليها محقـق المناقب سـتة مصنفات، كما ذكر محقق آخـر لكتاب آخر ما يزيد عـن عشرين مصنفا فيـه: يُنظَر: البيهقي (بيان خطأ من أخطأ على الشَّافِعيّ) ص٢٩ــ٣١، مؤسسـة الرّسَـالَة ط٢: بيروت ١٩٨٦، ، ولعل من أوائل ذلك: كتاب مناقب الشَّـافِعيّ لداود الظاهري (ت ٢٧٠هـ) كما أن مـن أهمها آداب الشَّـافِعيّ ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) ومنها مناقب الشَّافِعيّ للبيهقي (تـ٤٥٨هـ) والاحتجاج بالشَّـافِعيّ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وتوالي التأسـيس بمعـالي محمد بـن إدريـس لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ومن المعاصرين ألف محمد أبو زهرة كتابه: الشَّافِعيّ حياته وعصره ـ آراؤه وفقهه.

(٢) الخطيب البغـدادي، تاريخ بغداد، ج٢/ ص٣٩٦، دار الغـرب الإسـلامي، ط١، بـيروت: ٢٠٠١م، ، وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ، ج٥ / ص٢١٠١، ٢١٢٢.: دار الغرب الإسلامي ط١، بيروت: ١٩٩٣.

(٣) يُنظَـر: الخطيـب البغـدادي، تاريخ بغـداد: ج٢، ص ٣٩٢، ٣٩٦.

(٤) يُنظَر: ابن أبي حاتم، آداب الشَّـافِعيّ ومناقبه، دار الكتب العلمية: بيروت، ص٢١.

(٥) فخر الدين الرازي، مناقب الإمام الشَّـافِعيّ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة: ١٩٨٧م، ص٣٧.

(٦) المرجِعُ السّابقُ: ص ن.

(٧) يُنظَـر: الخطيـب البغـدادي مسـألة الاحتجـاج بالشَّـافِعيّ الرئاسـة العامة لإدارة البحوث العلمية، الريـاض: ١٤٠٠، ص٥٦، ١٠٥، والبيهقي: مناقب الشَّـافِعيّ: ج١ص٩٥، ١٠٢، وابـن حجـر، تـوالي التأسيس بمعالي بمحمد بن إدريس، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٨٦م، ص٩٤.

صحـح الأصمعي أشـعار هذيل [٨]، وقـد جاء أنه حفظ من أشعارهم عشرة آلاف بيت[٩]، ويؤيده أن البيهقي أورد في مناقبه بسنده قول حفيده: «أقام الشّـافعيّ على قراءة العَرَبيّة وأيام النّاس عشرين سـنة، وقـال: مـا أردت بهـذا إلا الاسـتعانة على الفقه»[١٠]. ثم إنه حفـظ الموطأ قبل أن يهاجر إلى المدينة ليأخذه مشافهة عن جامعه الإمام مالك بن أنس[١١]، وقد أعجب مالك - وهو العَرَبيّ الفصيح - بقراءة طالبـه الجديد بعد أن كان قد طلب منه أن يبحث له عن شـخص يقرأ له، وقد فسر أحمد بـن حنبل مبعث إعجاب مالك بأن الشّـافعيّ كان فصيحـا[١٢]، وقـد وصف الشّـافعيّ كتـاب مالك بعد ذلك بأنه أصح ما تحت أديم السّـماء[١٣]، ولم يقتـصر الشّـافعيّ في الأخـذ عن مالك مـن علماء المدينة، بل أخذ عن غيره كما أخذ عنه[١٤].

ثم كان لـه محطة أخرى جديـدة، إذ توجه إلى اليمـن لأخـذ علم الفراسـة وكُتبها، واشـتغل هناك ببعض الأعمـال، ومنها حمل إلى العراق إثر اتهـام له بالعمل ضد العباسـيين، فقابل الخليفة العباسي هارون الرشـيد (ت١٩٣هـ) وتبين عدم صحة ذلك الاتهام[١٥]، وكُتب للشـافعي أن يقابل إمـام الأحناف في عـصره مُحَمَّد بن الحَسَـن، وأن يتلقـى عليه علومهـم وكتبهم.[١٦] وهكـذا اجتمع لديـه علم جميع الأمصار، كما بـيّن ذلك الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كتابه (مسألة الاحتجاج بالشـافعي)[١٧]، ويدلك على حرصه الشّـديد على التلقـي والإفادة من أهل العلم أنـه تمنى لو قابل الخليل بن أحمَدَ.[١٨]

وقـد سـاعده إلى جانب ما سـبق ذكاء حاد، وأفق واسع جعله يعدد مصادر ثقافته، ونشاط في الرحلة إلى البلدان المختلفة للطلب ولإبلاغ رسـالته العلميّة، إضافة إلى أنه كان متجدد الفكر حريصا عـلى تحديث معلوماته وآرائه من حين لآخر، فبعد أن حفظ كتب الحديث اتجه لكتب الفراسة، وبعد ذلك اتجه لكتب الرأي، وقبل ذلك كان قد أخذ اللُّغَة وحفظ الشّـعر، وكان متحررا من آصار التعصب للنفس أو الرأي أو المذهـب، متحريًا للحق وقائلا به، رافضًا للباطل ومتبرئًا منه، عادلا في تعاملاته،

---

(٨) البيهقي، مناقـب الشَّـافِعيّ، ج١ص٩٥، وياقوت الحموي معجـم الأدباء: ج٦ص٢٤٠٩، وابن حجر العسقلاني، توالي التأسيس: ص ٩٤.

(٩) يُنظَر:الخطيـب البغـدادي، مسـألة الاحتجـاج بالشَّـافِعيّ ص ٥٦، ١٠٥، والبيهقـي، مناقـب الشَّـافِعيّ: ج١ص٩٥، وابن حجر، توالي التأسيس ص٩٤.

(١٠) البيهقي، مناقب الشَّافِعيّ ج٢ص٤٢.

(١١) عند الخطيب البغـدادي أنه رحل إلى مالك وهو ابن ثـلاث عشرة سـنة: الاحتجاج بالشَّـافِعيّ ص٨٠ ويُنظَر: البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج١ص١٠١، ٢٧٩، وابـن كثير: البداية والنهايـة، ط٦ج١٠: دار المعارف، بـيروت: ١٩٨٥، ص٢٥١، ٢٥٢، كمـا يُنظَر: ابن أبي حاتم، مناقب الشَّافِعيّ وآدابه، ص٢١ـــ ٢٢.

(١٢) يُنظَر: المصادر السّابقة والبيهقي مناقب الشَّافِعيّ للبيهقي، ج٢ص٤١، والشَّـافِعيّ: توالي التأسـيس ص٥٦.

(١٣) يُنظَـر: ابـن أبـي حاتـم آداب الشَّـافِعيّ ومناقبه ج١٩٦، والبيهقـي مناقـب الشَّـافِعيّ للبيهقـي: ٥٠٧/١، ٥١٨.

(١٤) يُنظَـر: الفخـر الـرازي المناقـب الإمام الشَّـافِعيّ ص٤٣.

(١٥) يُنظَـر: ابـن أبـي حاتـم آداب الشَّـافِعيّ ومناقبه ص٣٥، والبيهقي: مناقب الشَّـافِعيّ ج٢ص١٣٤، وابن حجر: توالي التأسيس: ٥٨.

(١٦) يُنظَر:ابـن أبـي حاتـم: آداب الشَّـافِعيّ ومناقبـه ص٣٢ ـ ٣٤، والخطيـب البغـدادي: مسـألة الاحتجاج بالشَّافِعيّ، ص٨٤.

(١٧) يُنظَر: المرجِعُ السّابقُ، ص ١٠٩ ـ ١١٥.

(١٨) يُنظَر:البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ، ج٢، ص٤٢.

لا يفـرق بين قريـب وبعيـد، مجددًا لوسـائله في التعليـم والتربية، ملبيًّا لحاجـات عصره، وهو ما جعله يبـادر لتلبية طلب عبـد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) خاصة وطلب أهل الحديث عامة[١٩]، فألـف كتابه (الحجة) وهو النّسـخة العراقية من كتابه الرّسَـالَة، ذلـك أنه أعاد تأليفـه مرة أخرى في مـصر، ولم يـزل كبار أهـل العلـم يحتفظون بالنسـختين كلتيهما على نحو ما نجـد عند أحمد بـن حنبل الذي ينقل من قسـم تركتـه بين ولديه أنـه رأى فيمـا رأى ضمـن تركته كتاب الرّسَـالَة للشـافعي النّسـخة العراقية والمصريـة [٢٠]، كما كان كثير الحث عـلى تعلم جميع العلوم، وقد نقل عنه تحسره على إغفال المسـلمين في عصره للطب، وكيف أنه عده ثلث العلم.[٢١]

معالم الحُجّيّة:

تنوعـت أقـوال أئمـة العَرَبيّة في الشّـافعيّ وفصاحته إضافة إلى أقوال كبار الأئمة من غيرهم في ذلك أيضا، وأقدم مـا نجده في ذلك قول الفراء: «الشـافعي لغة، هو قـرشي مطلبي عَرَبـيّ فقيه، وقوله حجـة تعتمد عليها، واللُّغَة مـن مثله أوثق لعلمـه وفقهـه وفصاحته، وإنه مـن القوم الذين تغلـب لغاتهـم عـلى سـائر اللغـات».[٢٢] ويقول الأصمعـي عبد الملك بن قريب: «صححت أشـعار الهذليين على شـاب من قريش يقـال له مُحَمَّد بن إدريس»[٢٣]، وعند ابن عساكر بسنده أنه أخذ عنه شعر هذيل[٢٤]، وأنه قرأ عليه شعر الشّنفرى، وأنه أنشده لثلاثين شاعرًا أسـاميهم عمرو.[٢٥] ويذكر البيهقـي بسـنده إلى الجاحـظ أنه قـال: «نظرت في كلام الشّـافعيّ فـإذا هـو در منظـوم إلى در»، ويقول: «نظرت في كتب هؤلاء النّبغة الذين نبغوا، فلم أرَ أحسن تأليفا من المطلبي، كأن فاه نظم درا إلى در»[٢٦]. وقال عبد الملك بن هشـام: «الشافعي بصير باللُّغَة يؤخذ عنه، ولسانه لغة فاكتبوه»[٢٧]. وفي تاريخ دمشـق بسـنده إلى الربيع بين سليمان قال: «سمعت عبد الملك بن هشام النّحوي صاحب المغـازي وكان بصـيرًا بالنحـو والعَرَبيّـة يقول: الشّافعيّ ممن يؤخذ عنه اللُّغَة»[٢٨]، ويقول: «قول

---

(١٩) يُنظَـر: الخطيـب البغـدادي: مسـألة الاحتجـاج بالشَّـافِعيّ ص٨٢، والبيهقـي: بيـان خطـأ مـن أخطأ عـلى الشَّـافِعيّ ص٩٨، ومناقب الشَّـافِعيّ ج٢ص٢٤٥، وابن حجر:توالي التأسيس ص ١٤٧.

(٢٠) المرجِعُ السّابقُ ص١٥٠.

(٢١) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج ٢ص١١٦.

(٢٢) الآجـري: جزء فيـه حكايات عن الشَّـافِعيّ وغيره، ط١: ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، بـيروت: دار البشـائر الإسلامية، ص٣٢.

(٢٣) أورد ذلك البيهقي بأسـانيد عدة كما عند البيهقي: مناقـب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٤، ويُنظَـر ابـن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج٣، بيروت: مؤسسة الرّسَالَة، ص٥٠٠.

(٢٤) ابـن عسـاكر: تاريخ دمشـق ج٥١، بـيروت: دار الفكر:١٩٩٥م، ص٣٧٤، وياقوت الحموي: معجم الأدباء ج٦ص٢٤٠٩، والبيهقي: مناقب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٤، ٤٥، ٤٦، وابـن حجر: توالي التأسـيس ص ٤٧.

(٢٥) يُنظَر: المصادر السّابقة.

(٢٦) البيهقـي: مناقـب الشَّـافِعيّ ج١ص٢٦٠، ٢٦١، ج٢ص٥١، وابـن عسـاكر: تاريـخ دمشـق ج٥١ص٣٧٠، وابن حجر: توالي التأسيس ص٩٧.

(٢٧) ابن حجر: تهذيب التهذيب ج٣ص٥٠٠.

(٢٨) ابـن عسـاكر: تاريـخ دمشـق ج٥١ص٣٧٣، والبيهقي:مناقب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٣، والذهبي: سـير أعلام النبـلاء، ط١، ج١٠، بيروت: مؤسسـة الرّسَـالَة، ١٩٨٣م، ص٤٩، وتاريخ الإسـلام ط٢، ج١٤، بـيروت: دار الكتـاب العربـي: ١٩٩١م، ص٣١٦.

الشّـافعيّ في اللُّغَة حجة»، وأورد البيهقي بسنده أنـه: «كان.. إذا شـك في شيء مـن اللُّغَـة بعث إلى الشّـافعيّ فسـأله عنه»[٢٩]، وبسـنده إليه - أعني ابن هشـام -أنه قال: «طالت مجالستنا مُحَمَّد بن إدريس فما سـمعت منه لحنة قط ولا كلمة غيرها أحسـن منهـا»[٣٠]، علما بأن ابن هشـام هذا كان علامـة مصر والمغرب في الشّـعر واللُّغَـة والنحو، وكان في مصر بمنزلة الأصمعي في العراق.[٣١]

وها هو الفراء فيما ينقل الآجري عنه بسنده يقـول: «الشـافعي لغة، هو قـرشي مطلبي عَرَبيّ فقيـه، وقوله حجة تعتمد عليهـا، واللُّغَة من مثله أوثق لعلمـه وفقهـه وفصاحته، وإنه مـن القوم الذين تغلب لغاتهم على سائر اللغات».[٣٢]

وذكر البغدادي بسنده عن أبي عبيد القاسم بن سـلام: «ما رأيـت أعقل مـن الشّـافعيّ»[٣٣]، وعند ابن عسـاكر بسـند عنه قوله: «ما رأيت قط رجـلا أعقـل ولا أورع ولا أفصح من الشّـافعيّ»[٣٤] وعنـده بسـنده عنه أنه قال: «كان الشّـافعيّ ممن يؤخذ عنـه اللُّغَة أو من أهل اللُّغَة»[٣٥]، وعند ابـن حجر مـن طريق الربيـع بن سـليمان قال: « جاءنـي أبو عبيد القاسـم بن سـلام فأخذ مني كتب الشّـافعيّ فنسخها».[٣٦] وقال المازني: «قول مُحَمَّد بن إدريس حجة في اللُّغَة»[٣٧] وعند البيهقي بسـنده إلى المازني أنه قال: «الشافعي عندنا حجة في النّحـو»[٣٨]، أمـا تلميـذه المبرد فقد سـاق ابن عساكر بسنده قوله: «رحم الله الشّافعيّ كان من أشـعر النّـاس وآدب النّاس وأفصحهـم وأعلمهم بالقراءات».[٣٩] أما ثعلب فقد فسر انفراد الشّافعيّ باللُّغَة بقوله: «إنما توحد الشّافعيّ باللُّغَة؛ لأنه من أهلهـا»[٤٠]. وقال أيضا: «يأخذون على الشّـافعيّ، وهو مـن بيت اللُّغَة يجب أن يؤخذ عنه»[٤١]، وفيه أن هناك من تتبع الشّافعيّ وأخذ عليه، ولا يضيره

(٢٩) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج٢ص٤٣.

(٣٠) المرجِعُ السّابقُ، ج ٢، ص٤٣، ويُنظَر: ابن عساكر: تاريخ دمشـق ج٥١، ص٣٧٢، و ابن حجر: توالي التأسـيس:٩٦. و وعنـد الذهبـي في سـير أعـلام النبـلاءج١٠ص٤٩» أنـى يكـون ذلـك، وبمثله في الفصاحـة يـضرب المثـل، كان أفصـح قريـش في زمانه، وكان مِمَّا يؤخذ عنه اللغة».

(٣١) يُنظَر البيهقي: مناقب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٢، ٤٣، والنـووي: تهذيب الأسـماء واللغات ج٢، دمشـق، المطبعة المنيرية، ص٣٠٢.

(٣٢) الآجري أبو بكر محمد بن الحسي: جزء في حكايات عن الشَّـافِعيّ وغيره، تـح: إبراهيم منصور الأمير، ط١: دار البشائر: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ص ٢٩.

(٣٣) تاريـخ بغـداد:ج ٢ص٤٠٧، ويُنظَـر البيهقـي: مناقب الشَّافِعيّ:ج٢ص١٨٥، ٢٥١و ابن عساكر: تاريخ دمشـق ج٥١ص٣٠٢، وسـير أعلام النبلاء ج١٠ص١٥، و ابن حجر: توالي التأسيس ص٧٩.

(٣٤) ابن عسـاكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٠١، ويُنظَر: ابـن كثـير: البدايـة والنهايـة ط٦، ج١٠، بيروت، مكتبة المعارف:١٩٨٥م، ص٢٥٣.

(٣٥) ابن أبي حاتم: آداب الشَّـافِعيّ ومناقبه ج١٣٦ ـــ ١٣٧، و البيهقي:مناقـب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٤، و ابن عساكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٧٣.

(٣٦) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج١ص٢٦٩، وابن حجر العسقلاني: توالي التأسيس ص١٥٠.

(٣٧) اليافعـي: عبد الله بن اسـعد، مـرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، ط١ج٢:بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٧م، ص١٦.

(٣٨) البيهقـي: مناقب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٤، والنووي: تهذيـب الأسـماء واللغـات ج ١ص٥٠ والمجمـوع شرح المهذب له ج١١ص٢٠٢.

(٣٩) البيهقـي: مناقـب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٨، وابـن عسـاكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٧٣، وابن حجر: توالي التأسيس ص١٠٢.

(٤٠) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ:ج٢ص٥١، وابن حجر: توالي التأسيس: ١٠٣.

(٤١) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج٢ص٥١.

ذلك إذا ما قد شـهد له ثعلب وأمثال ثعلب. وصفه الزمخـشري في الكشـاف: «بأنـه كان أعـلى كعبًا وأطول باعًا في علم كلام العرب»، وذكر أنه صنف كتابا سماه (شـافي العيي من كلام الشّافعيّ)[٤٢]، ويصفـه الأزهري بأنه: «أثقبهـم بصيرةً وأبرعهم بيانًـا وأغزرهـم علمًا وأفصحهم لسـانًا وأجزلهم ألفاظًا وأوسـعهم خاطرًا... كانـت ألفاظه عَرَبيّة محضة ومن عجمة المولديـن مصونة»[٤٣]. ولذلك كله وجدنا الشّـافعيّ يقول عن نفسه: «ما بلغني أن أحدا أفهم لهذا الشّـأن مني، وقد كنت أحب أن أرى الخليل بن أحمَدَ»[٤٤].

وللأئمـة الكبـار كلام في الرجـل في إمامتـه ولغتـه، ومنهم أحمـد بن حنبل الـذي قال: «كلام الشّـافعيّ في اللُّغَـة حجة» [٤٥] وقوله: «الشـافعي فيلسـوف في أربعـة: في اللُّغَـة واختـلاف النّـاس والمعانـي والفقه»[٤٦]، وقوله: «ما رأيت أفصح منه ولا أفهم للعلوم منه»[٤٧]، وقد سـبق ذكر أنه أرجع سر إعجـاب مالـك بن أنـس بقراءة الشّـافعيّ إلى فصاحتـه[٤٨]، لما ذكر أن الشّـافعيّ كان قد حفظ موطأ مالك في مكة وعمره عشر سـنين، وذلك قبل أن يهاجـر إليـه في المدينة ليتحمله عنـه[٤٩]، وكان يقول: «ما كان أصحـاب الحديث يعرفون معاني حديث رسـول اللـه حتى جـاء الشّـافعيّ فبينها لهـم»[٥٠]، وكلام الإمـام أحمـد في الشّـافعيّ كثير مشـهور. ويقول أبو الوليد بن أبي الجارود تـوفي بـين ٢٣١و٢٤٠هـ[٥١]: «ما رأيـت أحدا إلا وكتبه أكبر من مشاهدته إلا الشّافعيّ فإن لسانه كان أكبر من كتبه»[٥٢]، وقوله: «كان يقال: إن الشّافعيّ لغة وحده يحتج بها كما يحتج بالبطن من العرب»[٥٣] وفيه ما استقر عند من نقل ذلك عنهم.

وممـا له صلـة باللُّغَـة حديث كبـار الأئمة عـن عقله وفهمـه، ومن ذلك قـول يونس بن عبد الأعـلى(ت ٢٦٤هـ): «ما رأيـت أحـدا أعقل من الشّافعيّ، لو جمعت أمة فجعلت في عقل الشّافعيّ لوسـعهم عقله»[٥٤]. وعنه أنـه كان يقول: «كانت

(٤٢) الزمخشري: الكشاف، ج٢ص١٦ـــ١٧.
(٤٣) الأزهـري: أبو منصور محمد بـن أحمد، الزاهر في غريـب ألفاظ الإمـام الشَّـافِعيّ، ط١: بيروت، دار البشائر الإسلامية: ١٩٩٨م، ص٩٤.
(٤٤) البيهقـي: مناقب الشَّـافِعيّ ج٢ص٥٢، وقد ذكره البيهقـي بأسـانيد عـدة، وهـو أيضا عنـد ياقوت الحموي في معجم الأدباء ج٦ص٢٤٠٣.
(٤٥) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّج٢ص٤١، وابن عساكر: تاريخ دمشـق بسـنده ج٥١ص٣٥٠، وابن حجر: توالي التأسيس ص٨٥.
(٤٦) البيهقـي: مناقـب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤١، وابـن عسـاكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٥٠، وابن حجر: توالي التأسيس ص٨٥.
(٤٧) المرجِعُ السّابقُ ص٨٦.
(٤٨) يُنظَر: البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج ٢ص٤١، وابن حجر: توالي التأسيس ص ٥٦.
(٤٩) يُنظَر: ابـن كثير: البدايـة والنهاية ج١٠ص٢٥١، ٢٥٢، وابـن أبـي حاتـم: آداب الشَّـافِعيّ ومناقبه ص٢١ ـ ٢٢.
(٥٠) البيهقـي: مناقـب الشَّـافِعيّ ج١ص٣٠١، وابـن عساكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٤٥.
(٥١) يُنظَـر في ترجمتـه: الذهبـي: تاريـخ الإسـلام ج١٧ص٣٧٠، وابـن حجـر: تهذيـب التهذيـب ج٤ص١٧٢.
(٥٢) الخطيـب البغـدادي: تاريخ بغـداد ج٢ص٤٠٨، والبيهقـي: مناقـب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٩، وابـن عسـاكر: تاريـخ دمشـق ج٥١ص٣٧١، والمـزي: تهذيب الكمـال ج٢٤ص٣٧٣، وابـن حجر: توالي التأسيس ص٨٨.
(٥٣) البيهقي: مناقب الشَّـافِعيّ ج٢ص٤٩، والسبكي: عبـد الوهاب بـن تقي الديـن، طبقات الشَّـافِعيّة الكبرى، ج٢: القاهـرة، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي: ١٩٦٤م، ص١٦١.
(٥٤) الخطيـب البغدادي: تاريخ بغـداد ج٢ص٤٠٤، و

ألفاظ الشّافعيّ كأنها سكر»[٥٥]، وقال: «كان إذا أخذ في العَرَبيّة قيل هذه صناعته»[٥٦]، وقال أبو حسان الزنادي (ت ٢٤٢هـ): «ما رأيت أحدا أقدر على انتزاع المعاني من القرآن والاستشهاد على ذلك من اللُّغَة من الشّافعيّ» [٥٧]، ويقول أبو ثور (ت ٢٤٠هـ): «من زعم أنه رأى مثل مُحَمَّد بن إدريس في علمه وفصاحته ومعرفته وثباته وتمكنه فقد كذب، كان مُحَمَّد بن إدريس الشّافعيّ منقطع القرين في حياته، فلما مضى لم يُعتض منه»[٥٨]، وقال ابن عبد الحكم (ت ٢٦٨هـ): «إن كان أحد من أهل العلم حجة في شيء فالشافعي حجة في كل شيء»، وعند ابن عساكر أن ابن عبد الحكم قال ذلك وقد سئل عما إذا «كان الشّافعيّ حجة في اللُّغَة» فقال: «إن كان أحد من أهل العلم حجة في شيء فإن الشّافعيّ حجة في كل شيء»[٥٩]،

وقال الزعفراني: «ما رأيته لحن قط»[٦٠]، وقال: «ما رأيت أفصح ولا أعلم من الشّافعيّ، كان أعلم النّاس وأفصح النّاس، وكان يقرأ عليه من كل الشّعر فيعرفه» [٦١].

ومما جاء أنه كان يتأذى من اللحن فقد ذكر ابن عساكر بسنده عن المزني قوله: «قرأ رجل على الشّافعيّ فلحن، فقال الشّافعيّ: أضرستني»[٦٢]، كما أنه كان قويًّا في الحُجج فقد ذكر ابن عساكر بسنده عن مُحَمَّد بن عبد الله بن الحكم قوله: «الشافعي عَلَّم النّاس الحجج»[٦٣] وهو ما يوحي بتمكنه من طريقة أهل الرأي حتى قيل فيه: «ما تكلم أحد بالرأي - وذكر الثوري والأوزاعي وغيرهما - إلا والشافعي أكثر اتباعا وأقل خطأ منه»[٦٤]، وذكر البيهقي بسنده إلى الربيع بن سليمان قال: «سمعت أيوب بن سويد يقول: خذوا عن الشّافعيّ اللُّغَة»[٦٥]، أما الربيع فيصور فصاحة أستاذه بقوله: «لو رأيت الشّافعيّ وحسن بيانه وفصاحته لتعجبت منه، ولو أنه ألف هذه الكتب على عَرَبيّته التي كان

ابن عساكر: تاريخ دمشق ٥١ص٣٠٢، و الذهبي: تاريخ الإسلام: ج١٤ص٣١٢، وابن حجر: توالي التأسيس ص ٨٨.

(٥٥) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج ٢ص٥٠، وابن عساكر: تاريخ دمشق ج ٥١ص٣٧٢، وابن حجر: توالي التأسيس ص ٩٦.

(٥٦) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج١ص١٧٩، وتهذيب التهذيب ج٣ص٥٠٠.

(٥٧) ابن حجر: توالي التأسيس ج٨٩، ويُنظَر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٦٢، وأبو حسان الزيادي هو الحسن بن عثمان بن حماد الإمام العلامة الحافظ المؤرخ: يُنظَر: الذهبي:سير أعلام النبلاء ج١١ص٤٩٦.

(٥٨) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ج٢ص٤٠٧، وابن عساكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٣٤، وأبو ثور هو: إبراهيم بن خالد الكلبي الإمام الحافظ الحجة المجتهد مفتى العراق، يُنظَر الذهبي: سير أعلام النبلاء ج١٢ص٧٢.

(٥٩) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج٢ص٥٤، وابن عساكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٧٣، وابن حجر: تهذيب التهذيب ج٣ص٥٠٠، وابن عبد الحكم هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم الإمام شيخ الإسلام، يُنظَر الذهبي: سير أعلام النبلاء ج١٢ص٤٩٧.

(٦٠) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج٢ص٢٦٥.

(٦١) المرجِعُ السّابقُ:ج٢ص٤٩.

(٦٢) المرجِعُ السّابقُ: ج١ص١٨٣، وابن عساكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٧٤، وابن حجر: توالي التأسيس ج١١٥.

(٦٣) ابن عساكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٦٧، والذهبي: تاريخ الإسلام ج١٤ص٣١٧، وابن حجر: توالي التأسيس ص٩٨.

(٦٤) ابن أبي حاتم: آداب الشَّافِعيّ ومناقبه ص٩٠، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ج٢ص٤٠٦، وابن عساكر: تاريخ دمشق ج٥١ص٣٥٥، وابن حجر: توالي التأسيس ص٨٨.

(٦٥) البيهقي: مناقب الشَّافِعيّ ج٢ص٤٤.

يتكلم بها لم يُقدر على قراءة كتبه»[٦٦].

وأمام هذا السّيل من الشّهادات لهذا الرجل وتمكنه من العَرَبيّة وكونه حجةً فيها ومصدرًا لها وجدنا أنفسنا غير محتاجين للرد على من خطّأه في استعمالات له كما هو عند ابن داود الظاهري (ت ٢٩٧هـ) وبخاصة أنه قد تولى الرد عليه البيهقي[٦٧]، كما أن ممن نازع في ذلك إمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) غير أن السّبكي(ت٧٧١هـ) قد شاققه في ذلك على حد قول هذا الأخير الذي أشار إلى أن «مسألة الاحتجاج بمنطق الشّافعيّ في اللُّغَة والاستشهاد بكلامه نظمًا ونثرًا مِمَّا تدعو الحاجة إليه»، وأنه لم يجد من أشبع القول في ذلك[٦٨]. كما أن الفخر الرازي كان قد خصص بابًا جعله بعنوان: (بيان معرفة الشّافعيّ رضي الله عنه باللُّغَة) نص في مقدمته على «أن المتقدمين من أئمة اللُّغَة والمتأخرين منهم اعترفوا للشافعي بالتقدم في علم اللُّغَة، وأقروا له بكمال الفصاحة»[٦٩]، كما خصص فصلاً للمآخذ على الشّافعيّ والرد عليها[٧٠]، وكذلك الحال مع بعض المعاصرين الذين يرون أن الرجل ليس مصدرًا آمنا للغة قريش كما هو عند مختار غوث [٧١].

ظواهر لغوية في استعمال الإمام الشّافعيّ

مدخل:

يشيع عند الإمام الشّافعيّ عدد من الاستعمالات اللغوية التي للنحاة تعقبات على أمثالها، أو قل إنها تخالف الأصل اللغوي، وإن كان بعضها قد أصبح أصلا مستقلا إلى جوار الأصل الأول، نظرًا لكثرة ورودها عن العرب واستعمالها من قبلهم، وتنبعث أهمية تسليط الضوء عليها عند الشّافعيّ من كونه حجة في اللُّغَة، وكون كتاب الرّسَالَة من أوائل الكتب المصنفة التي استطاعت أن تشق غمار الدهور حتى تصل إلينا، وكون دراسة مثل هذه الظواهر يشكل إثراء للدرس اللغوي بما فيه من تأصيل لعدد من الاستعمالات مِمَّا ينعكس إيجابًا على سعةِ اللُّغَة، كما أن في هذه الظواهر ما يعطي مصداقية لما يضعه النّحاة من افتراضات لما كان ينبغي أن تأتي عليه بعض الصّيغ اللغوية، ولم تأت عليه لسبب ما، له صلة بالخفة والثقل، وكان ذلك محل شك لعدم وجود أمثلة عليه من واقع الاستعمال اللغوي للعرب، ووجود مثل هذه الصّيغ على هذا الشّكل من شأنه إرساء قدر من الاطمئنان على تأصيلات النّحويين، ومع ذلك فليس من أهدافها - في المجمل - الخلوص إلى التوصية باستعمال الظواهر المدروسة أو التوصية باجتنابها ما تهدف إلى درسها وبحثها كونها وردت في كلام الإمام، إذ إن التوصية بهذا أو ذاك ينبغي أن تدخل في اختصاص المجامع اللغوية لا من شأن أفراد الباحثين، كما أنه ليس من هدف ما نحن فيه الاستقصاء في بحث مسائل هذه الظواهر حتى لا

---

(٦٦) المرجِعُ السّابقُ ج٢ص٤٩، ٢٨٦، والذهبي: تاريخ الإسلام ج١٤ص٣٣٩، وابن حجر: توالي التأسيس ص١٥١.

(٦٧) يُنظَر الأزهري: الزاهر في غريب ألفاظ الشَّافِعيّ ص ٤٦٧، ورد البيهقي (رد الانتقاد على ألفاظ الشَّافِعيّ) حققه د.عبد الكريم بكار.

(٦٨) يُنظَر:السبكي: طبقات الشَّافِعيّة الكبرى ج٢ص١٦١ ــ ١٦٢.

(٦٩) الفخر الرازي: مناقب الإمام الشَّافِعيّ ص٢٣٩.

(٧٠) المرجِعُ السّابقُ: ص٢٥٠ ــــ ٢٦٨.

(٧١) مختار الغوث: لغة قريش ط١: الرياض، دار المعراج للنشر: ١٩٩٧م، ص١٠، ١٧.

يتضخم جزء من هـذه المحاولة البحثية على بقية أجزائها.

وقبـل الولوج إلى اسـتعراض تلـك الظواهر ينبغي الإشـارة إلى تنوع تلك الظواهر بين ظواهر نحويَّـة وأخـرى صرفيـة وثالثة صوتيـة ورابعة كتابية وأخـرى مُعجَمية دلالية، غـير أن النّحويَّة منهـا تمثل الأغلبيـة، وبخاصـة في جانب الحذف الـذي يندرج في أحد مقاصـد المتكلم الأصلي للغة. الـذي يتمثـل في الاقتصاد اللغـوي القائم على أنه طالما وقد أمكن أن تصل رسـالة المتكلم بينة بأقل الألفـاظ فـلا داعي للإطالـة[٧٢]، ومـن هنا كانت الظواهـر النّحويَّة هـي التي احتلـت الصّدارة في محاولتنا هذه، وكان الحذف هو مطلعها، ولسنا – ههنا - معنيين بالتحقيق في مدى تطابق مصطلح (الحذف) الذي اسـتُعمل في هذه المحاولة البحثية مع بقية المصطلحات التي تسـتعمل كـ(التقدير) و(الإضمـار) لا تسـليمًا بمقولـة (لا مشـاحة في الاصطلاح) بل اكتفاءً بالاشـتراك في المفهوم العام بينهـا، وبخاصـة أن الباحثـين بـين مُسَـوٍّ بينها وبين ذاكـرٍ للفروق[٧٣]. ومما تجدر الإشـارة إليه أن الحذف باب واسـع في العَرَبيّـة، فـ«قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة»[٧٤]، غير أنـه من المهم أن يعلم أنه لا يمكن أنْ يَكونَ هنالك حـذف إلا إذا علم المحـذوف بأن يـدل عليه دليل من لفظٍ أو سـياقٍ، وإلا كان القـولُ به ضربًا من تكليف علم الغيب على حد قول ابن جني.[٧٥]

أولاً: الظواهر النّحويَّة

- **ظاهرة الحذف:**

تعـددت مظاهر الحذف في اسـتعمال الإمام الشّافعيّ تعددًا واسـعًا، فقد تجده يحذف جواب الـشّرط كما في قوله بعد أن سرد جملة من الأخبار التي اشتملت على قضايا وأحكام فعلها وقضى بها أناس من الصّحابـة حينا ومن التابعين حينا آخر ثـم تراجعوا عنهـا وتركوها لما بلغهـم نهي النّبي (ص) أو أنـه قضى فيها بخـلاف قضائهم إذ قال بعد ذلك كله: «وفي هـذا ما يبين أن العمل بالشيء بعـد النّبـي (ص) إذا لـم يكـن بخبر عـن النّبي [(ص)]»[٧٦] ولعل للشرط بـ(إذا) جواب محذوف يمكن تقديره بـ (فليس بحجة) أو نحو ذلك، ولم يكـن ذلك هو الموضع الوحيد إذ قد تكرر مثل ذلك عنده[٧٧]، والحقيقة أن حذف جملة جواب الشّرط شـائع في الكلام الفصيح شـعره ونثـره، ومنه ما

---

(٧٢) يُنظَـر: مقاصد الخطاب اللغوي عند الشَّـافِعيّ من هـذه المحاولة. كما يُنظَر: الشَّـافِعيّ: كتاب الرّسَـالَة ص٦١، وحميـد النهـاري: أصول الـدرس النحو عند الشَّاطِبيّ (أطروحة دكتوراه ـــ جامعة تعز ـــ اليمن: ٢٠١٤م) ص ١٣٨.

(٧٣) يُنظَـر: أبو حيان الأندلـسي، البحر المحيط، ط١ ج١: بـيروت، دار الكتـب العلميـة: ١٩٩٣م، ص٦٤٣، و بوشـعيب برامـوا: ظاهـرة الحذف في النحـو العربـي ـــ محاولـة للفهـم ـــ:، مجلـة عالم الفكـر: عدد٣مجلـد ٣٤ /٢٠٠٦م صفحـة: ٤٤ـــ٤٦، ٥٢، و عمـاد مجيـد علي: الحذف والإضمار في النحو العربي ـــ دراسـة في المصطلـح ـــ:، مجلة جامعة كركوك، عدد ٢ مجلد ٤ السّنة الرابعة:٢٠٠٩.

(٧٤) ابـن جنـي: الخصائـص ج٢ص٣٦٠ ويُنظَـر الجُرجَانيّ: عبد القاهر: دلائل الإعجاز، بيروت: دار المعرفة، ص ١١٢.

(٧٥) يُنظَـر الخصائـص: ج٢ص٣٦٠، كمـا يُنظَـر الشَّاطِبيّ: المقاصد الشَّافيَة ج٤ص١٤٣، ٣٠٨.

(٧٦) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٤٤٦.

(٧٧) يُنظَر: المرجِعُ السّابقُ ص ٤٥٧، ٤٧٢.

جـاء في الكتاب الحكيم من نحـو قوله تعالى:{وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُـيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَـل لِّلّهِ الأَمْرُ جَمِيعاً} (الرعد:٣١)، والتقديـر كمـا هـو عنـد المفسريـن (لـكان هذا القرآن)[٧٨]، ومـن الحديث النّبوي قوله [(ص)]: «وإن زنى وإن سرق»[٧٩]، وهو ما وجدنا ابن مالك يقرره في ألفيته بقوله: «والشرط يغني عن جواب قـد علم»[٨٠] وظاهرٌ في قوله اشـتراط العلم للقول بالحذف، وهو الشّرط الذي يقترن الحذف به عند النّحويين أينما قيل به. ومما له صلة بالشرط وما يحذف منه نجد قول الشّـافعيّ: «ولولا الاستدلال بالسـنة وحكمنـا بالظاهر قطعنا من لزمه اسـم سرقـة»[٨١]، وظاهر أنه حذف (الـلام) إذ التقدير (لقطعنـا) كما أنه حذف الـلام من جواب (لو) في قولـه: «لو جاز أن تترك سـنة مِمَّـا ذهب إليه من جهل مكان السّـنن من الكتاب ترك ما وصفنا من المسـح على الخفـين»[٨٢] وحذف الـلام ظاهر فيه أيضا. وحذف اللام من جواب (لولا) في رأي بعض النّحويين كابن عصفـور فيما نقله عنه أبو حيان والمرادي إنمـا هو ضرورة، «ويجـوز في قليل من الكلام»[٨٣]، واسـتعمال الإمـام له يخرجه من تلك الضرورة، إذ اسـتعمله في السّعة، وأردف المرادي: «وسوى بعضهم بين حذف اللام وإثباتها في (لو) و(لـولا)[٨٤]، على أن (لـو) إن كان جوابها ماضيا مثبتًا كما في قول الشّـافعيّ هنـا، فالأكثر اقترانه بالـلام على ما نـص عليه النّحـاة[٨٥] لكنه قد يرد بغير الـلام، ومنه قوله تعـالى: {فَلَوْلَا تَشْـكُرُونَ} (الواقعـة:٧٠)[٨٦]، ومنه ما جـاء في الحديث: «لو أخذت الخمر غوت أمتـك»[٨٧]، وكذلك: «وأظن لو تكلمت تصدقت».[٨٨]

ومـن هـذه الظاهـرة عنـده حـذف الفعل النّاصب للمفعول بـه في قوله: «وهذا الصّنف كله من العلم موجود نصًّا في كتاب الله، وموجودا عاما عند أهل الإسلام»[٨٩] فـ(موجودًا) منصوب بفعل محذوف يمكن أن تقـدره بـ(تراه) أو نحو ذلك، وحـذف الفعل مقـرر عند النّحويـين على نحو ما

---

(٧٨) المرجِعُ السّابقُ ص ٤٤٦.

(٧٩) يُنظَر:البخـاري: صحيـح البخـاري ج١ص٣٨٣ حديث رقم: ١٢٣٧، ومسلم: صحيح مسلم ص٦٤ حديـث رقـم (٩٤)، كمـا يُنظَـر السّـهيلي: أمالي السّـهيلي: القاهرة، مطبعة السّعادة: ١٩٧٠م، ص ٩٧.

(٨٠) ابن مالك: ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل، ج٢ لبنان: المكتبة العصرية: ٢٠٠٣، ص٣٤٨.

(٨١) الشَّـافِعيّ: الرّسَـالَة ص ٧٢ ـ ٧٣ ويُنظَـر أيضا: ٢٣٣.

(٨٢) المرجِعُ السّابقُ ص ٢٣٣.

(٨٣) يُنظَر:أبـا حيـان الأندلـسي: ارتشـاف الـضرب، ط١ج٤: القاهـرة، مكتبـة الخانجـي:١٩٩٨م، ص١٩٠٥، والمـرادي: الحسـن بن قاسـم، الجنى الداني، بـيروت ط١، دار الكتب العلمية: ١٩٩٢م، ص٥٩٨ ـ ٥٩٩، ويُنظَر: السّـيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكـر: همع الهوامـع، ج٢ القاهرة: المكتبة التوفيقية، ص٥٧٥.

(٨٤) المرادي: الجنى الداني، ص ٥٩٩.

(٨٥) المرجِعُ السّـابقُ ص٢٨٣ وابن هشام:جمال الدين عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب، بيروت: ط١، دار الفكر: ١٩٩٨م، ص٢٧٠.

(٨٦) المـرادي: الجنى الدانـي، ص ٢٨٣ وابن هشـام: مغني اللبيب: ٢٧٠.

(٨٧) البخـاري: صحيح البخـاري ج١ص٤٢٧ حديث رقم: ١٣٨٨، ومسلم: صحيح مسلم ص٣٨٨حديث رقم: ١٠٠٤.

(٨٨) البخـاري: صحيـح البخـاري ج ٢/ ٤٧٣ حديث رقم: ٣٣٩٤، ومسلم: صحيح مسلم ص ٩٤حديث رقم: ١٦٨.

(٨٩) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٥٨.

نجد عند ابن جني والجُرجَانيّ.[٩٠]

ومن تلك المظاهر حذف (المفعول به) كما في قوله: «وأخبرنا بذلك مالك وسفيان عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وساقا عن النّبي [(ص)][٩١] أي وساقاه، ومثله قوله: «وأما ما لم يحكوه قالوا حكاية عن رسول الله [(ص)]»[٩٢] يعني: (قالوه)، وعلى الرغم من أن المحذوف هنا هو (الضمير) الذي يتجسد على هيئة حرف واحد، هو الهاء إلا أنه يصب في خدمة مفهوم الاقتصاد اللغوي الذي سبقت الإشارة إلى أنه أحد مقاصد الخطاب اللغوي عند العرب.

ومما له صلة بحذف الفعل والمفعول به في استعمال الإمام الشّافعيّ حذف الفاعل كما في قوله: «فلما لم يحك أن رسول الله (ص) سأل عن الجنين: أذكر أم أنثى إذ قضى فيه: سوّى بين الذكر والأنثى إذا سقط ميتًا، ولو سقط حيا فمات جعلوا في الرجل مئة من الإبل وفي المرأة خمسين»[٩٣]،وظاهر أن الفعل (سوى) لا فاعل له، فعلم أنه حذف اعتمادا على المقام، وأنه مقدر وتقديره (سوّى أهل العلم)، ودليله ما جاء بعد من قوله: «ولو سقط حيا فمات جعلوا..»، وحذف الفاعل هنا ليس من باب ما يتحدث عنه كفاعل المصدر أو فاعل أفعل التعجب ونحوها[٩٤]، بل هو حذف لدلالة المقام عليه كما في قوله تعالى: {فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ} (الواقعة:٨٣) وقوله: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ}(القيامة:٢٦) يعني النّفس.

ومما يدل المقام على الحذف فيه قوله: «فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجه رسوله والناس إلى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل المكتوبة في غير حال من الخوف غيرها»[٩٥]، وواقع الحال يقتضي أنْ يَكونَ السّياق (لا يحل لمسلم أن يستقبل في المكتوبة غيرها)، وهذه الظاهرة تعرف عند النّحويين بالنصب على نزع الخافض، وهم يقصرونه على ما ورد عن العرب، ونقل ابن عقيل عن الأخفش الصّغير (ت ٣١٥هـ) جواز القياس عليه[٩٦]، واستعمال الشّافعيّ يصب في هذا كونه كما سبق مصدرا للغة وحجة فيها.

وتجد عنده من هذه الظاهرة أنه يحذف الاسم الموصول مع بقاء الصّلة، وذلك كما في قوله: «وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده إياها في الآي ذكرت»[٩٧]. وفي قوله: «فيعدو هذا أنْ يَكونَ واجبا وجوب العلم قبله»[٩٨]، وظاهر أن أصل الأول: (في الآي التي ذكرت) وأن الثاني كان أصله (أو يكون واجبا وجوب العلم الذي قبله)، ويقرر كبار الدارسين أنه «يجوز حذف الاسم الموصول إذا علم»[٩٩]، ويذكرون لذلك أنواعًا وأمثلة.[١٠٠]

(٩٠) يُنظَر:ابن جني: الخصائص ج٢ص٢٨١، والجُرجَانيّ: دلائل الإعجاز ص ١١٣.
(٩١) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٤١٠ـ ٤١١.
(٩٢) المرجِعُ السّابقُ ص ٤٧٢.
(٩٣) المرجِعُ السّابقُ ص ٥٥٢ ـــ ٥٥٣، ويُنظَر ص ٢٠٦.
(٩٤) يُنظَر: العوادي: سعيد محمد: الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس، اليمن: جامعة حضرموت، أطروحة دكتوراه: ٢٠١١م، ص ١٧٦.
(٩٥) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢٢٠.
(٩٦) يُنظَر: ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك ج١ص٤٨٨.
(٩٧) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٨٨.
(٩٨) المرجِعُ السّابقُ ص ٣٥٩.
(٩٩) فاضل السّامرائي: معاني النحو، ط١ ج١: بيروت، دار المؤرخ العربي: ٢٠٠٧م، ص١٣١ ـــ ١٣٥.
(١٠٠) المرجِعُ السّابقُ: الصّفحة نفسها.

وليس حـذف الموصول مع بقـاء الصّلة هو الوحيد مِمَّا حذف مِمَّا يلزم من وجوده وجود غيره عنده، فقد جاء في كلامه ما حذف منه المضاف مع بقـاء المضاف إليه، وذلـك في قوله: «وذكر تغليس النّبي (ص) بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسـول الله، شـبيه بمعنى عائشة»[١٠١] يعني بمعنى حديث عائشة، وشواهد حـذف المضـاف مع بقـاء المضاف إليـه كثيرة في القرآن والحديث والشـعر العَرَبـيّ[١٠٢]، وأن لذلك أغراضـه في العَرَبيّة من نحو التوسـع والاقتصاد اللغـوي وغير ذلك.[١٠٣] ومن ذلك حذف الموصوف وبقـاء الصّفة، وذلـك في قوله: «ليعلـم من عرف منها ما وصفنا أن سـنته صلى الله عليه إذا كانت سـنة مبينة عـن الله معنى مـا أراد من مفروضه فيمـا فيه كتاب يتلونه، وفيما ليس فيه نص كتاب أخرى، فهي كذلك أيـن كانت لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله، بل هو لازم بكل حال»[١٠٤]، وذلك هو ما يقرره علماء العَرَبيّة أن الشّيء «إذا علم جاز حذفـه في فصيح الكلام على جهة الاختصار، وذلك أن الأصـل الإثبات.. لكن عادة العرب أنها تجتزئ بالقرائـن عند النّطق في كثير من كلامها، فإذا كان النّطـق معلومًا ولم يؤدّ حذفـه إلى اختلال الكلام، بل يستقل اللفظ والمعنى بما بقي جاز ذلك».[١٠٥]

ومن ذلـك أيضًا حذف المبتـدأ وإبقاء الخبر كما في قوله: «وذكر تغليـس النّبي (ص) بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسـول اللـه (ص) شـبيه بمعنى عائشـة»[١٠٦]، وظاهرٌ أن التقدير: (وهذا شبيه) أو (وهو شبيه)، والحديـث عن حـذف المبتدأ مـن التركيب اللغوي مقـدم عن الحديث عن غيره من أنواع الحذف عند كبـار علماء العَرَبيّـة كما الحال عنـد عبد القاهر الجُرجَانـيّ (ت٤٨٢هـ) في كتابـه الـذي ألفـه لـ»يطلع به النّاظـر على أصول النّحو جملة»[١٠٧] إذ خصص له حيزًا من كتابه دلائل الإعجاز ختمه بقوله: «وإذ قد بدأنـا في الحذف بذكر المبتدأ وهو حذف اسم.. فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به»[١٠٨].

وقريب من حذف المبتدأ نجد عند الشّـافعيّ حذف اسـم كان في قوله: «وقد يحتمـل أنْ يَكونَ النّهي عـن بيع العـين الغائبة»، وظاهر السّـياق يقتضي أنْ يَكـونَ التقدير: «وقد يحتمل أنْ يَكونَ المـراد النّهي عن بيع العين الغائبـة»، كما أن مِمَّا له صلة بذلـك حذف خبر (كان) كما في قوله وهو يفسر طلب عمر(رض) شخصًا آخرًا يؤيد ما نقله إليه أحدهـم: «إما أن يحتاط فيكـون، وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخبر الاثنين أكثر، وهو لا يزيدها إلا ثبوتا»[١٠٩] ولعل التقدير يكون حينئذ (فيكون أوثـق)، ويقابلك أيضـا في كلامه (حذف كان مع معموليها) كما في قوله على لسان محاوره المتخيل أو مناظره الحاضر وهو بصدد تحرير ما يحصله العبـد أ هو خراج؟ أم لـه حكم الخراج؟

(١٠١) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢٨٣.
(١٠٢) يُنظَـر: فاضـل السّـامرائي: معانـي النّحـو ج٣ص١٢٢ـ ١٢٥.
(١٠٣) المرجِعُ السّابقُ: الصّفحة نفسُها.
(١٠٤) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ١٠٤ـ١٠٥، ويُنظَر: ٢٨٩.
(١٠٥) الشَّاطِبيّ: المقاصد الشَّافيَة ج٤ص٦٨٩.
(١٠٦) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢٨٣، ويُنظَر: ٢٨٧.
(١٠٧) الجُرجَانيّ: دلائل الإعجاز صفحة (ص).
(١٠٨) المرجِعُ السّابقُ ص١١٢ـ ١١٨.
(١٠٩) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٤٣٣.

أم ليس خراجا؟ «قال: وإن فليس من العبد»[١١٠]، ولعل التقدير حينئذ «وإن كان ذلك كذلك فليس من العبد» وحديث النّحويين عن حذف (كان مع معموليها) شائع عند النّحويين كما هو عند ابن فلاح على سبيل المثال.[١١١]

والحذف في الاستعمال اللغوي للإمام الشّافعيّ لم يقتصر على الأسماء والأفعال، بل إنَّ من الحروف ما يحذف في استعماله اللغوي. كما في حذف همزة الاستفهام في مواضع من كتابه ومن ذلك قوله على لسان محاوره المتخيل أو مناظره الحاضر «قال: فيعدو هذا أنْ يَكونَ واجبا وجوب العلم قبله»[١١٢] يعني (أ فيعدو هذا أنْ يَكونَ واجبًا؟) وحذف همزة الاستفهام وإن خص عدد من النّحاة الشّعر بحذفها إلا أن عددا آخر منهم وعلى رأسهم ابن مالك جوزه في النّثر تأييدا منه لما جاء في طائفة من الأحاديث النّبوية، وأجاز ذلك الأخفش (ت:٢١٥هـ) وأبو عَليّ الفارسي (ت٣٧٧هـ)[١١٣] وظاهره طلب السّياق لها.

ومن الحروف التي حذفت في الاستعمال اللغوي عنده (أنْ) المصدرية مع بقاء صلتها، وذلك في قوله: «فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده.. وما ازداد من العلم باللسان.. كان خيرًا، كما عليه يتعلم الصّلاة»[١١٤]، وهذه لغة الحجاز كما نص عليه ابن منظور بقوله: «وهي لغة فاشية في الحجاز، يقولون: (يريد يفعل) أي (أن يفعل)»[١١٥]، ويقول ابن الأثير: «وما أكثر ما رأيتها في كلام الشّافعيّ!»[١١٦].

ومن تلك الحروف التي حذفت في الاستعمال اللغوي عند الشّافعيّ (أنَّ) المشبهة بالفعل كما في قوله: «ولا تقيس على الدية غيرها لأن الأصل الجاني أولى أن يغرم جنايته من غيره»[١١٧] وظاهر أن السّياق يقتضي (أن) لتكون العبارة: (لأن الأصل أن الجاني أولى أن يغرم)، وإلى حين كتابة هذه الأحرف لم يجد كاتبها من ذكر مثل هذا أو من نسبه إلى أحد.

والشافعي أيضا يحذف (النون) من الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة دون أنْ يَكونَ هناك موجب من جازم أو ناصب في موضعين من بين مواضع أخرى كثيرة أثبتها فيها، يقول: «وقال نفر من أصحاب النّبي[(ص)]: الأقراء الحيض، فلا يحلوا المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة»[١١٨]، ويقول في موضع آخر: «ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد مرة،

(١١٠) المرجِعُ السّابقُ ص ٥٢١.
(١١١) يُنظَر ابن فلاح: منصور بن فلاح اليمني: المغني في النحو، ط١ ج٣: بغداد، ١٩٩٩م، ص٨٨ ـــ ٩٦.
(١١٢) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٥٩، ويُنظَر: ٤٤٤، ٣٨٣، ٤٨٥، ٤٩٤، ٥٤٦، ٥٥٨، ٥٨٨.
(١١٣) يُنظَر: الأخفش: سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، ط١: بيروت، عالم الكتب: ٢٠٠٣م، ص ٥٤٨، وأبا عَليّ الفارسي: الحجة للقراء السّبعة، ط١ج٤: دمشق، دار المأمون للتراث: ١٩٨٤م، ص٦٥، وج٦ص١٦٣كما يُنظَر: ابن مالك: محمد بن عبد الله، شواهد التوضيح في حل مشكلات الجامع الصّحيح ط٢:مكتبة ابن تيمية ١٤١٣هـ، ص ٢٦٥.
(١١٤) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٤٨ ـ ٤٩، ويُنظَر: ٢٦٥، ٥٨٢.
(١١٥) يُنظَر:ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ج٢: بيروت، دار صادر، ص١٦٧.
(١١٦) ابن الأثير: النهاية في غريب الأثر، ط١ج٢، المكتبة الإسلامية: ١٩٦٣م، ص٢٨٧.
(١١٧) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٥٣٠.
(١١٨) المرجِعُ السّابقُ ص ٥٦٢.

ويتركونه أخرى، ويتفرقـوا في بعض ما أخذوا به منهم»[١١٩]، وهذه الظاهـرة لها وجود في الحديث النّبـوي الشّريف، وقـد وجهها ابـن مالك في حله لمشكلات الجامع الصّحيح بالتخفيف.[١٢٠]

كما تجد عنده حذف النّون من المثنى دونما إضافـة ظاهرة، وذلك كما في قولـه: «فكذلك دلت على أن فرض غسل القدمين إنما هو على المتوضئ لا خفـي عليـه لبسـهما كامـل الطّهـارة»، وهي مسألة شـائع الحديث عنها عند النّحويين، ومنهم مـن يوجهها بكثرة الاسـتعمال، كما أن منهم من يوجهها بشـبه الإضافـة أو بالإضافـة التي أقحم فيهـا الجار بين المضاف والمضـاف إليه، ويقيدها بعضهم باللام فقط نحو (لا غلامي لك) و (لا يدي لامرئ)، واستعمال الشّافعيّ حجة عليه.[١٢١]

وفي نهايـة الحديث عـن ظاهرة الحذف عند الإمـام الشّـافعيّ لا بد مـن تأكيد أمريـن؛ الأول: أنـه لا يحذف إلا ما يُعلـم، والثاني أن الحذف بما يمثله من أهمية وسـعة في الانتشـار يعد أحد أهم مظاهـر الاقتصاد اللغوي الذي يشـكل إلى جانب كل مـن (البيان - الجمـال) ثلاثيـة المقصدية في الخطـاب اللغـوي، كمـا أن وجوده في اسـتعمال الإمام الشّـافعيّ على هذا النّحو من الانتشار يؤكد أصالته في الاسـتعمال الفصيح، كونه جاء في مزيد من الأمثلة النّثرية بما لها من مكانة في الاستشهاد اللغوي؛ كونها بعيدة عن الاضطرار، وصدرت عن مصدر للغة وحجة فيها.

ظواهر نحويَّة أخرى

أما الظواهر النّحويَّة الأخرى التي تسـتحق الوقـوف عندهـا كونهـا صـدرت عنـه، فيمكـن تصنيفهـا إلى ظواهر تتصل بالأسـماء وما يتصل بهـا، وأخرى تتصل بالأفعـال ومتعلقاتها، وثالثة تتصـل بالمكمـلات واللواحق في الـدرس النّحوي العَرَبيّ.

فمـن النّـوع الأول نجد أنه يسـتعمل (أبو) بالرفـع في قولـه: "أخبرنا سـفيان عن سـالم أبو النّضر..."[١٢٢] ومعلوم أن الاسـتعمال العَرَبيّ لها هو (أبي) بحسب أبجديات الدرس النّحو العَرَبيّ في موضـوع البـدل، وكذلك هو الاسـتعمال أيضا في كتـب الحديـث الذي تورد هـذا الرجل على هذا النّحو الآتي: (عن سـالم أبي النّـضر) [١٢٣]، ولعل الصّواب في توجيه مثل ذلك أنْ يَكونَ (أبو النّضر) مقطوعا عن الإبدال فيكون التقدير: (عن سالم هو أبو النّضر) كما في قولك: (مررت بأخيك مُحَمَّد) إذ

(١١٩) المرجِعُ السّابقُ ص ٥٩٧.

(١٢٠) يُنظَـر: ابـن مالـك: شـواهد التوضيـح في حل مشكلات الجامع الصّحيح، ص ٢٢٨، وقد اتخذ مجمع القاهـرة اللغوي قرارا بشـأن جـواز ذلـك، يُنظَر: في أصول اللغة: ج٤ص ٥٥٢، وفيه بحث لعضو المجمع: أمين السّـيد بعنوان: حذف نون الرفع تخفيفا: ٦٠٦، ويُنظَر:عبـد القادر البغـدادي: خزانة الأدب، ط٣ج٨: القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٩٨٩م، ص٣٣٩.

(١٢١) الشَّـافِعيّ: الرّسَـالَة ص ٢٣٠، ويُنظَـر ص ٥٤٦، كمـا يُنظَر الثعالبي: عبد الملـك بن محمد، فقه اللغـة وسر العربيـة، ط١: القاهـرة، مكتبـة البابـي الحلبي:١٩٣٨، ص ٣٤٩، وابن مالك: شرح التسـهيل لابن مالـك، ط١ج٢: القاهرة، هجـر للطباعة والنشر: ١٩٩١، ص٦٠، وأبا حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ط١ج٥: دمش/ ٢٥٤ ــ ٢٥٩.

(١٢٢) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٨٩.

(١٢٣) يُنظَر مثلا: صحيـح البخاري ج ١ص٢٤٠ حديث رقم: ٧٣١، و صحيح مسـلم ص٢٠٧ حديث رقم: ٥٠٧.

يجـوز فيه القطع فتقول: (مررت بأخيك مُحَمَّد)؛ لأن المبـدل منه لا يشـتمل على أجـزاء أو أنواع أو أفـراد أو خاليـا مـن التفصيـل»[١٢٤]، ويمكن أنْ يَكونَ قوله تعـالى: { قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِـشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ}(الحـج:٧٢) إذ قرئـت (النار)بالجـر عـلى البدل وبالرفع على أنها خبر مبتدأ مضمر تقديره: (هو الشّر) وبالنصب على تقدير: (أعني)[١٢٥]، كما يمكـن أنْ يَكونَ منها قـراءة يعقوب لقوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ} (الأنعام:٧٤) إذ قرئ (آزرُ) بالرفـع عـلى القطع عن البـدل.[١٢٦] ومنها ما جاء في قوله: «فكان ما سـمى حلالا حلالٌ وما سمى حراما حرامٌ»[١٢٧] وكان الذي ينبغي بحسب القاعـدة النّحويَّـة: (فكان ما سـمى حلالاً حلالاً، وما سـمّى حرامًا حرامًا) على أن (ما سمّى حلالاً) اسـم كان و(حلالاً) الثانية خبرها منصوب، ومثل هـذه الظاهرة جـاءت في الحديث النّبـوي، وذلك عن عائشـة رضي الله عنها محدثـة عن المحصب - منطقـة في مكة المكرمة - قالت: «إنما كان منزلٌ ينزله النّبي (ص)»[١٢٨]، وكذلك في الرواية الشّائعة عنـد النّحويين لقول النّبـي (ص): «ما من مولود إلا يولد عـلى الفطرة فأبواه يهودانـه أو ينصرانه أو يمجسـانه..» إذ هو عندهم: «حتى يكون أبواه همـا اللذان يهودانـه..»[١٢٩]، وللنحـاة في تخريج هـذه الظاهرة مذاهـب منها: أنْ يَكونَ اسـم كان ضمير الشّـأن والجملة الخبرية خـبر لكان، أو أن مـا كان ينبغي أنْ يَكونَ منصوبا خبرا لكان ورفع لأنـه خبر لمبتدأ محذوف، وهما في محل نصب خبر لكان، وهناك أوجه أخرى.[١٣٠]

وهنـاك وجـه آخر وجـه به ابـن مالك قول عائشـة، وهو أنْ يَكونَ (منـزل) منصوبا لكنه لم يكتـب بالألف على لغة ربيعة[١٣١]، ولعل ما يعززه في قول الشّـافعيّ أمـور منهـا: أن ظاهرة حذف الألف مـن المنصوب لها حضورها في الاسـتعمال اللغـوي للإمام كما سـيأتي غير بعيـد، إلى جانب مجيـئ الظاهرة المعنية آخر الجملـة مِمَّا يجعلها محـل الوقـوف وهو مـا يعـزز فرضيـة انطباق

(١٢٤) عبـد الفتـاح الحمـوز: القطـع نحويـا والمعنـى، ط١عمان ـ الأردن، دار عمار: ٢٠٠٣م، ص ٥٦.

(١٢٥) قـرأ بالرفـع الجمهور، وقـرأ بالنصب ابـن علية وإبراهيم بن يوسـف عن الأعمـش وزيد بن علي، وقرأ ابن أبي إسـحاق وإبراهيم بن نـوح، يُنظَر: عبد الفتـاح الخطيب: معجم القـراءات، ط١ج٦: دار سعد الدين: ٢٠٠٢م، ص١٤٤.

(١٢٦) انفـرد يعقـوب من بـين العـشرة بالرفـع، يُنظَر: الأصبهاني: المبسـوط في القراءات العشر، دمشـق، مجمـع اللغـة العربيـة، ص ١٩٦، وعبـد الفتـاح الحموز: القطع نحويا والمعنى ص٦٤.

(١٢٧) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢٠٢.

(١٢٨) أخرجـه البخاري: صحيـح البخاري، ج١ص٥٣٤ حديث رقم: ١٧٦٥.

(١٢٩) لـم يـرد الحديـث بهـذا الصّيغة عنـد جماهير المحدثـين، بـل ورد بصيغ أخـرى تخلو مـن موضع الاستشـكال، يُنظَر:البخـاري: صحيـح البخـاري ج١ص٤١٧ حديـث رقـم: ١٣٥٨، ومسـلم: صحيح مسلم ص١٠٦٦ حديث رقم: ٢٦٥٨، ويُنظَر سيبويه: كتاب سـيبويه، ط١ ج٢، بيروت، دار الجيل، ص٣٩٣ ـــــ ٣٩٤، ثـم إني قد وجدت رواية يمكن أن تعزز روايـة النحويـين للحديث، إذ اخرج أحمد بسـنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:» ما من مولود إلا يولـد على الفطرة حتى يكون أبـواه اللذان يهودانه..» يُنظَر مسند أحمد ج١٤ص٢٣٣ حديث رقم: ٨٥٦٢.

(١٣٠) يُنظَر:سيبويه: كتاب سيبويه ج٢ص٣٩٣ ـ ٣٩٤، والسـيرافي: أبو سـعيد الحسـن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ط١ج٣: بيروت، دار الكتب العلمية: ٢٠٠٨م، ص١٥٧، ١٦٠.

(١٣١) يُنظَـر ابن مالك: شـواهد التوضيـح، ص ٨٨ ـــ ٨٩.

تخريــج ابن مالك السّــابق، ويمكن أن يضاف إلى ذلــك أن التكرار أمر تملــه النّفوس، وذلك فيما لو جــاء التركيب على (حلالا) (حــلالا) و (حراما) و (حراما) في الموضعين.

ومن الظواهــر الموجودة على قلة في كلامه ما جاء في قوله: «لم أحفظ عن فقهاء المســلمين أنهم اختلفــوا في تثبيت خبر الواحــد بما وصفت من أن ذلك موجودا في كلامهم»[١٣٢]، وهي لغة قليلة وردت عن العرب مقابل ما جاء عنهم في رفع خبرها، ومع ذلك فقد جاء لها شــواهد في الحديــث النّبوي مِمَّا يخرجها عن دائرة الاســتعمال الشّــعري الذي قد يتبادر إلى الذهن عند مطالعة ما جاء من الظاهرة شعرا، ومما جاء في كتب الحديث قول النّبي (ص): «إن قعر جهنم ســبعين خريفــا»[١٣٣] وقول ورقة بن نوفل: «ليتني أكون فيهــا جذعا»[١٣٤] وغيرها، وفي تخريجهــا أقوال لعــل الأولى منها هو أنها لغة قــوم ينصبون بها الجزئــين[١٣٥]، وهو ما وجه به أبو حيان القراءة الواردة في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُــونَ مِن دُونِ اللّــهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُــمْ} (الأعراف: ١٩٤) إذ قــرأ بعضهم: «إنِ الذين تدعون من دون الله عبادا..»[١٣٦].

ومــن الظواهــر التي تكررت في الاســتعمال اللغــوي للإمام الشّــافعيّ نصب ما يعرف باســم كان المتأخر عن الجار والمجرور، ومن ذلك ما جاء من قوله: «فــكان مِمَّا ألقى في روعه ســنتَه»[١٣٧]، ومنــه ما علقه عــن عبادة بن الصّامــت عن النّبي (ص) أنــه قــال: «خمــس صلــوات كتبهــن اللــه عــلى خلقه، فمــن جاء بهن لم يضيع منهن شــيئا اســتخفافا بحقن كان له عند الله عهدا أن يدخله الجنــة»[١٣٨]، ومن ذلــك أيضا قولــه: «وقد كانت لرســول الله في هذا ســننا»[١٣٩]، وكذلك قوله: «ثم كانت لرســول الله في بيوع سوى هذا سننا»[١٤٠]، وقولــه: «ويمتنــع أن يســمى القيــاس إلا ما كان يحتمل أن يشــبه بما احتمل أنْ يَكونَ فيه شــبها مــن معنيين مختلفين»[١٤١]، ولعله قد آن الأوان أن نقيم الجار والمجرور مقام بعض المرفوعات، وهو ما كان قد فعله بعض كبار الدارسين في إمكان أنْ يَكونَ الجــار والمجرور في نحو قوله تعالى:{وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً} (النساء:٧٩) في محل رفع فاعل[١٤٢]،

---

(١٣٢) الشَّافِعيّ: الرّسَــالَة ص ٤٥٧ـ٤٥٨.ويُنظَر: ٣٤٧ هامش رقم (١).

(١٣٣) جــاء هذا النــص عند الإمام مســلم بالرفع: «إن قعر جهنم لســبعون خريفا» صحيح مسلم ص١١١، حديــث رقم ١٩٥، لكن الرواية التــي فيها النصب لها حضــور عند غيره، ومــن ذلك ما جاء عنــد الحاكم في مســتدركه ج٤ص٦٣١ـ٩٣٢ حديــث رقــم: ٨٧٤٩، ونص الإمام النــووي على أنه «وقع في معظم الروايات والأصــول (لســبعين) بالياء» يُنظَــر شرح صحيح مســلم، ط١ج٣: القاهــرة، المطبعة المصريــة بالأزهر: ١٩٣٠م، ص٧٢.

(١٣٤) البخــاري: صحيح البخاري ج١ص١٥ حديث رقم ٣، ومســلم: صحيــح مســلم ص ٨٨ حديث رقم: ١٦٠.

(١٣٥) يُنظَر ابن مالك: شرح التسهيل، ج٢ص١٠.

(١٣٦) يُنظَر أبو حيان: التذييل والتكميل ج٤ص٢٧٨، وهناك مواضع أخر جاءت فيهــا قراءات بنصب (إن) للجزئــين كما فيه قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ} الأعراف: ٥٤ إذ قرأ بعض المدنيين ـــ ونسبها بعضهم إلى بكار ـــ (إن ربَّكم اللهَ..) يُنظَــر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات: ج٣ص ٧٠.

(١٣٧) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ١٠٣.

(١٣٨) المرجِعُ السّابقُ ص ١١٧.

(١٣٩) المرجِعُ السّابقُ ص ١٥٨.

(١٤٠) المرجِعُ السّابقُ ص ١٧٤.

(١٤١) المرجِعُ السّابقُ ص ٥١٦.

(١٤٢) أحمــد عبــد السّــتار الجــواري: نحو القــرآن، ط١: بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٢٩.

وهو ما يمكن أن نخرج عليه كلام الإمام الشّافعيّ بأن نجعل الجر والمجرور في محل رفع اسمها، ولا داعي لأن نقول بزيادة الجار لنجعل المجرور اسما لها، لكن ذلك وإن بدا عليه أنه خطوة متسرعة يمكن أنْ يَكونَ تفسيرا مقبولا يجمع بين احترام الظاهرة كونها وردت عن شخص بحجم الإمام الشّافعيّ والانطلاق من نظرية النّحويين في تفسير الظواهر وفق مقدماتهم المعروفة إلى جانب تقديم رؤية ينبغي أن تنال حظها من الأخذ والرد، وبخاصة مع عدم حدوث لبس أو تعمية. ومما ورد في استعمال الشّافعيّ من هذه الظاهرة الحديث النّبوي السّابق ذكره، غير أنه جاء في معظم مصادر السّنة «كان له عند الله عهدٌ»[١٤٣] وإن كان له وجود بهذا اللفظ الوارد في استعمال الشّافعيّ «كان له عند الله عهدا» في عدد محدود منها.[١٤٤]

ومن الظواهر التي استعملها الشّافعيّ أنه يعيد الضمير الخاص بالمؤنث على المذكر كما في قوله «ووجدنا عروة يقول حدثتني عائشة أن رسول الله (ص) قضى أن الخراج بالضمان، فيثبته سنة، ويروى عنها عن النّبي (ص) شيئًا كثيرًا فيثبتها سننًا يحل بها ويحرم»[١٤٥]، وظاهر أن قولها (فيثبتها سننا) يرجع على (شيئا) كثيرًا، فكان عليه بحسب الاستعمال الشّائع أن يقول: (فيثبته)، وقريب منه عود ضمير المذكر على المؤنث كما في قوله: «وجدت اسم الأبوة تلزمه «وبعده بقليل يقول: «قلت قد يكون دونه أب» واسم الأبوة تلزمه وتلزم آدم»[١٤٦]، وظاهر أن الشّائع في الاستعمال هو (يلزمه) لا (تلزمه) عائدًا على الاسم، ومنه قوله: «ونحو نحيط أن لبن الإبل والغنم يختلف وألبان كل واحد منهما يختلف»[١٤٧]، وظاهر أن الفعل (يختلف) مسند إلى ضمير عائد على ألبان، والاستعمال الشّائع يقضي بأن يكون (تختلف) لا (يختلف).

وهذا كله وإن كان له وجود في العَرَبيّة إلا أنه قليل، وله توجيهه عند النّحويين، ومنهم من يجعل منه قوله تعالى: {وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ} (النساء:١٠٢)، فقال: (لم يصلوا) ولم يقل: (فلتصل) كما قال (أخرى)[١٤٨]، كما أن منها ما جاء في الحديث النّبوي الشّريف، فمن الأول ما ورد أنه (ص) «صلى.. إحدى صلاتي العشي.. ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليها»[١٤٩]، فاستعمل ضمير المؤنث (إليها) رغم أنه يعود على (الجذع)، ومن الثاني قوله (ص):

---

(١٤٣) يُنظَر مالك بن أنس: الموطأ، ط١ ج١: دبي، مجموعة الفرقان التجارية: ٢٠٠٣م، ص٥٠٠، وأبو داود: سليمان بن الأشعث، سنن أبي داوود، الرياض: مكتبة المعارف: ١٤٢٤هـ، ص٢٤٥، حديث برقم: ١٤٢٠، والدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، ط١، ج٢: دار المغني للنشر والتوزيع: ٢٠٠٠م، ص٩٨٥.

(١٤٤) يُنظَر: محمد بن نصر المروزي: تعظيم قدر الصّلاة، ط١ج٢: المدينة المنورة، مكتبة الدار: ١٤٠٦هـ، ص٩٥٢ ـ ٩٥٣، وابن عساكر: تاريخ دمشق، ج٦٧ص ١١٧، كما يُنظَر ابن أبي حاتم: محمد بن عبد الرحمن، العلل: ط١ج٢: الرياض /٢٠٠٧م ص٩٦، و ج٥ص١٢٠ ـ ١٢١، هامشه رقم: ١.

(١٤٥) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٤٥٣، ويُنظَر: ٥٥٧.

(١٤٦) المرجِعُ السّابقُ ص ٥٩٢.

(١٤٧) المرجِعُ السّابقُ ص ٥٥٧.

(١٤٨) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط٣ج١: بيروت، عالم الكتب: ١٩٨٨م، ص٢٨٥.

(١٤٩) مسلم: صحيح مسلم ص ٢٢٩ حديث رقم: ٥٧٣.

«فكربت كربة ما كربت مثله»[١٥٠] ومن الثالث قوله عليه الصّلاة والسلام لمن باشرن غسل ابنته زينب: «ابدؤوا بميامنها».[١٥١]

وخلاصة ما يوجه به مثل هذا هو مراعاة المعنى أو متابعة اللفظ، ففي الأول لاحظ الإمام الشّافعيّ المعنى في قوله: «وشيئا كثيرا» إذ إن المراد أنه يروي سننا، وهو الأمر نفسه في الثاني إذ المعنى أن صفة الأبوة تلزمه، أما الثالث فمتابعة للفظ إذ قال بعد (ألبان): وكل واحد منهما يختلف فلفظ كل واحد منهما جعله يستعمل (يختلف)، وإن كان (ألبان) تستحق أن يستعمل (تختلف) [١٥٢]، ومعلوم ما ذكر أبو عمرو من قول بعض العرب: جاءته كتابي، فقيل: أتقول جاءته؟ فقال: أليس بصحيفة؟![١٥٣].

ومن الظواهر التي لها حضور محدود في استعمال الشّافعيّ ما يساند ما يطلق عليه عند النّحاة لغة: (أكلوني البراغيث) إذ أورد بسنده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: «كُنَّ النّساء من المؤمنات يصلين مع النّبي (ص) الصّبح ثم ينصرفن وهن متلفعات..»[١٥٤]، ويتردد بين النّحويين خلاف واسع في هذه اللُّغَة بين من يردها ويرميها بالضعف والشذوذ وبين من يقبلها ويدافع عنه[١٥٥]، غير أن مِمَّا هو جدير بالذكر أن أول ذكر لها في كتاب نحوي وصل إلينا جاء في كتاب سيبويه[١٥٦] ولم يصفها بشذوذ ولا بضعف، وغاية ما قاله فيها أنها قليلة، ويفهم من كلامه أن الفاعل هو الاسم الظاهر، وأن ما أسند إليه الفعل لا يعدو أنْ يَكونَ علامة للتثنية أو الجمع، كما أن المفيد الإشارة إلى أن أبا عبيدة معمر بن المثنى(ت٢١٠هـ): هو أول من أسندها إلى قائل بعينه في كتابه (مجاز القرآن) ذاكرا أنه سمعها من منطقه، إذ أسندها إلى أبي عمرو الهذلي، وذلك على الرغم من أن النّحويين يذهبون إلى نسبتها إلى بني الحارث بن كعب أو إلى أزد شنوءة. [١٥٧] ووجودها عند الشّافعيّ مسندة إلى عائشة بسند مسلسل برواة عرب أقحاح من منبعه إلى مصبه يعزز من عَرَبيّة التركيب وأصالته، فقد رواه عروة بن الزبير عن عائشة ورواه الزهري عن عروة، ومعلوم أن الزهري (ت١١٦هـ) كان

---

(١٥٠) المرجِعُ السّابقُ ص ٩٦ حديث رقم: ١٧٢.
(١٥١) البخاري: صحيح البخاري: ج١ص٣٨٨ حديث رقم: ١٢٥٤، وجاء في البخاري وغيره: « ابدأن».
(١٥٢) يُنظَر: إبراهيم صمب إنجاي: ما خالفه القياس والأفصح في الصّحيحين، ط١ج١: المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي - الجامعة الإسلامية: ص١١٨.
(١٥٣) ابن جني: الخصائص، ج١ص٢٥٠، ج٢ص٤١٨، وابن دريد: محمد بن الحسن الأزدي: جمهرة اللغة، ط١ج١: بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٨٧م، ص٣٧٠.
(١٥٤) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢٨٣.
(١٥٥) يُنظَر:ابن منظور: لسان العرب ج٣ص ٣٠٣، وعلي بن سليمان الحيدرة: شرح ملحة الإعراب، جامعة تعز: اليمن: ٢٠٠٨م، ص ١٣٣ــ ١٣٤، والمرادي: الجنى الداني، ص ١٧٠، وابن هشام: مغني اللبيب، ص ٣٥٤، والفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص ٢١٤ ـــ ٢١٥، وياقوت الحموي: معجم البلدان، ط٢ج٣: بيروت، دار صادر: ١٩٩٥م، ص ٢٠٥.
(١٥٦) سيبويه: كتاب سيبويه، ج١ص١٩، ٢٠، ٧٨، ج٢ص٤١، ٣ص٢٠٩.
(١٥٧) يُنظَر:ابن منظور: لسان العرب، ج٣ص٣٠٣، وابن هشام: مغني اللبيب، ص٣٥٤، والفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص ٢١٤ ـــ ٢١٥. ويُنظَر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، القاهرة، مكتبة الخانجي: ج١ص١٠١، ١٧٤، ج٢ص٣٤.

يكتب حديثـه، ودليله ما جاء عن أبـي الزناد من قولـه: «كنا نطوف مع الزهري على العلماء، ومعه الألـواح والصحف يكتب كل ما يسـمع»[١٥٨]، عن الزهري رواه سفيان بن عيينة، وهو من هو إتقانًا وحفظًا[١٥٩]، وله موقفه من تقويم ما يراه ملحونا كما ذكـره الخطيب البغدادي مسـندا عنـه[١٦٠]، ورواه عن سـفيان الإمام الشّـافعيّ وهـو العَرَبيّ الحجة، وعليه فإن وجود هذه الظاهرة في الحديث بسـند على ذلك الشّكل من الوثاقة مؤشر قوي على وجاهـة قول من يدافع عنها مـن أهل العلم كابن مالك والمرادي وغيرهما.[١٦١]

ومن تلك الظواهـر بقاء المفعول به منصوبا في إطـار فعـل مغـير الصّيغة (مبنـي للمجهول) مسـبوقا بالجـار والمجـرور، وقـد تكـررت تلك الظاهرة في اسـتعمال أبـي عبد الله لهـا، غير أن موضعًا واحـدًا منها كان حديثًا علَّقه إلى رسـول اللـه على غـير عادتـه في إسـناد الأحاديـث التي يستشـهد بها، وتكمن أهمية ذكره أن الرجل كان يبالـغ في التحـري عند ذكـر أقـوال النّبي (ص) يقول: «قلت: قال رسـول الله (ص): إن الله حرم من المؤمن دمه ومالـه، وأن يظن به إلا خيرا»[١٦٢]

(١٥٨) الذهبي: سير أعلام النبلاء ج٥ص٣٢٩.
(١٥٩) يُنظَر المرجِعُ السّابقُ ج٨ص ٤٥٤ ـــــ ٤٧٣.
(١٦٠) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص١٩٧، ويُنظَر الذهبي: سير أعلام النبلاء ج٨ص٤٧٣.
(١٦١) يُنظَـر: ابن مالـك: شـواهد التوضيـح ص ٢٤٧، والمرادي: الجنى الداني ص ١٧٠.
(١٦٢) الشَّـافِعيّ: الرّسَـالَة ص٥١٤، ويُنظَـر: ٥٢٥، ٥٩٧، ٥٩٩، والحديـث قـال عنه أحمد شـاكر: «وهذا الحديـث بهذا اللفظ لم يذكر الشَّـافِعيّ إسـناده، ولم أجده بعد كثرة البحث، ومعناه صحيح وارد في أحاديث كثيرة « الرّسَـالَة: ٥١٤، والذي يهـم هنا هو موضوع الشـاهد وهـو موجود في حديث مسـند عند ابن ماجة

وظاهـر نصـب (خيرا) عـلى الرغم مـن أن الفعل المتقـدم مبني للمجهول (يُظـن) وقد تقدم الجار والمجرور (به)، ولابن مالك في تخريج هذا أنْ يَكونَ (خيرا) وصف حل محـل المصدر المحذوف (ظنّا) [١٦٣] وذلـك عند تخريجه حديث أنس «مر بجنازة فأثنـي عليها خيرا»[١٦٤]، ويشـهد لهـذا التخريج مـا جاء عنـد الشّـافعيّ من قوله:» فـإذا حرم أن يُظَـنَّ به ظنـا...»[١٦٥]، أما قولـه: «أكان يجوز أن يُشـتري بالدنانير... عسلا»[١٦٦] لا ينهض ما سبق لتخريجه، وإن كان يشـهد له ما جاء في قراءة أبي جعفـر لقوله تعالى: {وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُـورا} (الإسراء:١٣) إذ قرأها: «ويُخرَج لـه يـوم القيامـة كتابـا»، وهـي رواية عـن أبي عمرو[١٦٧]، وقـراءة من قرأ قوله تعـالى: {لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِـبُونَ} (الجاثية:١٤)، إذ قرأها

ونقله عنه كثير من العلماء على نحو ما نجد في تخريج الحافظ العراقي [تـ٨٠٦هـ]لأحاديث إحياء علوم الدين ج٤ ص١٤٩ هامش رقم (٤)، وكذلك هو عند ابن كثير: تفسـير القرآن العظيم ج١٣ص١٥٦، وعند السّيوطي في الدر المنثور في التفسـير بالمأثور:ط١ج١٣:القاهرة، دار هجر: ٢٠٠٣م، ص٥٦٦، والحديث في جميعها أن ابن عمر قال: رأيت رسـول الله صلى الله عليه وسـلم يطـوف حـول الكعبة، ويقـول: « ما أطيبـك وأطيب ريحك، ما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيـده لحرمـة المؤمن أعظم عند الله حرمـة منك، ماله ودمـه، وأن يظن به إلا خيرا «، والذي في المنشـور من سـنن ابـن ماجة فيـه «وأن نظن» محـل «وأن يظن» يُنظَر: سنن ابن ماجه، ط٢: الرياض، مكتبة المعارف، ص ٦٤٩ حديث رقم: ٣٩٣٢.
(١٦٣) يُنظَـر: ابن مالك: شـواهد التوضيح ص ٢٢٦ ـــــ ٢٢٧.
(١٦٤) مسلم: صحيح مسلم ص٣٦٨ حديث برقم ٩٤٩.
(١٦٥) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٥١٤.
(١٦٦) المرجِعُ السّابقُ ص٥٢٥.
(١٦٧) عبد اللطيف الخطيب: معجم القراءات ج٥ص٢٧.

بعضهم: «ليُجزى قوما بما كانوا يعملون»[١٦٨].

ومـن تلـك الظواهر بقـاء الفعـل المضارع المسبوق بـ(لم) أو (لا النّاهية) على هيئته فيما لو لم يدخل عليه جـازم، ومن ذلك قوله: «وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن عمر الخطاب (رض) طاف بعد الصّبح ثم نظر فلم يرى الشّمس طلعت»[١٦٩]، وممـا دخلت عليه (لا النّاهية) ما ذكره بسـند هو أصح الأسـانيد عند مشـاهير المحدثين كالبخاري وذلـك في قولـه: «أخبرنـا مالك عن نافـع عن ابن عمر أن رسول الله (ص) قال: «لا يتحرى أحدكم بصلاته عند طلوع الشّمس ولا عند غروبها»[١٧٠]، ومعلوم أن مرويات نافع عن ابن عمر كانت مدونة في صحيفـة على ما حكاه الواقدي[١٧١]، وذكره ابن سعد بسـنده[١٧٢]، ويكفيك أن مالك بن أنس قاله عنه: «إذا قال نافع شيئا فاختم عليه»[١٧٣]. ولهذه الظاهرة حضورها في الشّعر العَرَبيّ ومشهور عند النّحويين قول الشّاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد

وهـو الأمـر الـذي أدرجـه بعضهـم في الضرائـر[١٧٤]، وهو مـا ينبغي إعـادة النّظر فيه؛ لـوروده في الآثار النّبوية وفي بعض القراءات[١٧٥]، وكلام الإمـام هنـا يعزز هـذا الاسـتعمال، ولذلك وجدنا من النّحويين من يتأوّل وروده.[١٧٦] ويمكن أن يقال هنـاك إن للجانب الصّوتي أثره في الإبقاء عـلى حرف العلة مع وجود الجازم إذ يجد النّاطق شـيئا من الصّعوبة حال الحـذف، ولأنه لا وجود لشيء منها حال الإثبات كان الإتيان به هنا أيسر.

ومـن تلك الظواهر أنـه فصل بين الموصوف والصفـة بجملة، وذلك في قولـه: «واحتج بحديث رواه منقطـع عن رجل مرغـوب الرواية عنه»[١٧٧] فجملـة (رواه) فصلـت بـين الصّفـة (منقطـع) والموصـوف (حديث)، ومن النّحـاة من يمنع من ذلـك بالمطلق، يقول السّـيوطي: «قـال الأبذي: لا يجوز الفصل بين الصّفة والموصوف لأنهما كشيء واحـد بخلاف المعطـوف والمعطوف عليـه»[١٧٨]، وعلى الرغم من أن «حـق التابع أنْ يَكونَ متبوعًا» كمـا يقول ابن مالـك إلا أنه أكد على إنه إذا «فصل بينهما بغير أجنبي» فحسـن[١٧٩]، وساق على ذلك شـاهدا قرآنيا هو قوله تعالى: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} (إبراهيـم:١٠)، وقولـه جل ذكره: {قُلْ أَغَـيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} (الأنعـام:١٤)، وعليـه فـإن المنـع من الفصل يتجه نحو الفصل بأجنبي، وهو ما يقرره

---

(١٦٨) المرجِعُ السّابقُ ج ٨ص٤٥٧.
(١٦٩) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.
(١٧٠) المرجِعُ السّابقُ ص ٣١٦ ـ ٣١٧
(١٧١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ج٥ص٩٨.
(١٧٢) يُنظَر:ابن سـعد: الطبقات الكـبرى ـ ط٢: المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم: ١٩٨٧م، ص ١٤٣.
(١٧٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ج٥ص٩٨.
(١٧٤) يُنظَـر: ابـن عصفور: ضرائـر الشـعر، ط١، دار الأندلس: ١٩٨٠، ص٤٥.
(١٧٥) يُنظَـر: عبـد اللطيـف الخطيب: معجـم القراءات ج٤ص٣٣٤.
(١٧٦) يُنظَر:الشَّـاطِبيّ: المقاصـد الشَّـافيَة ج١ص٢٣٦ ـ٢٤٠.
(١٧٧) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢٥٦.
(١٧٨) السّـيوطي: الأشـباه والنظائـر في النحو، ط١ج٢: لبنـان، المكتبـة العصريـة: ١٩٩٩م، ص٢٧٧، ويُنظَـر: الكفوي: الكليات، ط٢: بيروت، مؤسسـة الرّسَالَة: ١٩٩٨م، ص ٥٤٥.
(١٧٩) ابن مالك: شرح الكافية الشَّـافيَة: ط١ج١:بيروت، دار الكتب العلمية: ٢٠٠٠م، ص٥١٣.

البغدادي في مواضع من خزانته[١٨٠]، والذي يظهر - والله أعلم - أن الفاصل هنا ليس بأجنبي إذ جملة (رواه) إنما هي وصف لـ(حديث)، ذلك أن الجمل بعد النّكرات صفات كما هو معلوم[١٨١]، فيكون هذا من باب تعدد الصّفات غير أن الصّفات - هنا صفتان - تنوعت فالأولى جملة والثانية اسم مفرد.

ومنها أن الإمام الشّافعيّ لم يخالف بين العدد والمعدود في قوله: «فكان بَيَّنا عند من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبع في المرجع عشرة أيام كاملة»[١٨٢]، وظاهر أن المخالفة في (السبع) على الرغم من تقدم (الثلاثة) وتأخر (عشرة) وظاهر مجيئهما بحسب القاعدة، إذ الحديث عن (أيام) ومفردها (يوم) وهو مذكر، علما بأن وجود هذه الظاهرة عند الشّافعيّ إنما هو على نطاق ضيق جدا.

وهذه الظاهرة قد جاءت في الكلام الفصيح، ففي الحديث الشّريف أن النّبي صلى الله عليه وسلم قال: «تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا»[١٨٣]، بل إنَّ منهم من يجعل منه قوله تعالى: {مَن جَاء بِالحَسَنةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}(الأنعام:١٦٠)، ومنه ما جاء في الشّعر العَرَبيّ أيضا.[١٨٤] وللنحاة في تأويل ما ورد من ذلك أقوال تتجه من حيث الجملة إلى توجيه الظاهرة عامة، لكنها تختلف من شاهد إلى آخر، وإن ظل المعنى ومراعاته هو المهيمن على تلك التوجيهات، ففي الحديث السّابق يرى من عني بتوجيهه أنه لما كان المراد هو (الصلاة) قيل: (خمس)، ولم يقل: (خمسة)، وإن كانت تتسق مع (الجزء) الموجود في النّص، وكذلك الحال في الآية لما كان المراد (الحَسَنة) قيل: (عشر) ولم يقل: (عشرة) المتسقة مع (أمثال).[١٨٥] وقد يقال فهل في تنويع الاستعمال عند الإمام الشّافعيّ وتغليب الأصل دلالة ما عند الإمام الشّافعيّ، وهو الفقيه اللساني والمصدر الحجة في اللُّغَة؟، الجواب نعم: لعله إنما فعل ذلك ليدلل على جواز الاستعمالين معا، مع تغليب الأصل ليدلل على أنه الأكثر، وبخاصة أنه لم يذكر المعدود.[١٨٦]

ومن تلك الظواهر ورود اسم التفضيل غير مراد به تفضيل شخص بعينه على آخر بعينه، وإنما يراد به مطلق الوصف، يقول رحمه الله: «فقلت له: ولم لم تقبلهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث، فتقول: لم يكونوا ليشهدوا

(١٨٠) البغدادي: خزانة الأدب ج ٣ص٤٢٢، ج٤ص٣٤٧، ج٥ص٣٠٨، ج٨ص١٣، ٣٢٥.

(١٨١) يُنظَر: المبرد: المقتضب، ج٤: القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية :ص١٢٣، ١٢٥، ٢٩٨، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٤١٠.

(١٨٢) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢٦.

(١٨٣) البخاري: صحيح البخاري ج١ص٢١٧ حديث برقم ٦٤٨، ومسلم: صحيح مسلم ص ٢٥٦ حديث رقم: ٦٤٩.

(١٨٤) () يُنظَر:سيبويه:كتاب سيبويه ج٣ص٥٦٧، والمبرد: المقتضب ج٢ص ١٤٦، وابن السّراج: الأصول في النحو:ط٤ج٣:بيروت، مؤسسة الرّسَالَة: ١٩٩٩م، ص ٤٧٦.

(١٨٥) يُنظَر: إبراهيم صمب إنجاي: ما خالفه القياس والأفصح في الصّحيحين ج٢ص٦٢٢، وعارف الكلدي: المشكلات النحوية في مسند الإمام أحمد: اليمن ـ جامعة عدن:٢٠٠٩م (رسالة ماجستير) ص١٩٠.

(١٨٦) يُنظَر:أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ص٧٥٠، وسعيد محمد العوادي: الشواهد الحديثية ص ٤٢٧.

إلا عـلى مـن هـو أعـدل عندهـم»[١٨٧] وظاهر أن المعنى: لم يكونوا ليشـهدوا إلا عـلى منه هو عدل عندهـم، والنحاة في حديثهم عن (أفعل التفضيل) يؤكـدون على أنـه لا بد من المشـاركة بين المفضل والمفضـول» فإن ورد لفـظ التفضيل دون ظهور مشـاركة قدرت المشـاركة بوجه ما» كذا قاله ابن مالك[١٨٨]، وراح بعد ذلك يسرد عددا من الشّـواهد والأمثلـة، ويوجه عددا منها مِمَّـا احتوى ما ليس فيـه تفضيل أصلا، أو اشـتمل تفضيلا لكن ليس بين مشـتركات في الصّفة كقولهم: (العسـل أحلى مـن الخـل)[١٨٩] وهنـاك من يجعل هـذا هو قول الجمهور[١٩٠]، علمًا أن ابن فارس قد خصص بابا لـ(أفعـل في الأوصاف التي لا يـراد به التفضيل) سـاق فيه عددا من الشّواهد[١٩١]، وهذا هو ما يراه أبو عبيدة معمر بـن المثنى في تناوله لقوله تعالى: {وَهُـوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} (الـروم:٢٧) إذ يرى أن أهون هنا بمعنى هين، وحشـد لذلك شـواهد كثيرة من لغـة العرب، وعلى الرغم مـن أن ابن مالك يصرح بأن ما جاء من كلام العرب لغير تفضيل كثير[١٩٢]، إلا أنه يرى أن «الأصح قصره على السّـماع» [١٩٣]، وأن «الأولى أن يمنع فيه القياس، ويقتصر منه على ما سـمع»[١٩٤]، وهو ما علق عليه أبو حيان بقوله: «وقوله: والأصح قصره على السّـماع إنما كان ذلك عنـده لقلة مـا ورد من ذلـك، فلم يجعله قياسًـا مطردًا»[١٩٥]، وكأن أبا حيان لم يطلع على قول ابن مالك بكثرة ما جاء من ذلك عن العرب، كما أن أبا حيـان وهو يرجح قول الجمهـور في هذا ينال من أبي عبيدة باتهامه له بأنه «كان يضعف في النّحو»، وأنه «لا مبالاة... بخـلاف بعض المتأخرين، لأنهم مسـبوقون بما هو كالإجماع «[١٩٦] علما بأن ممن يقول بذلك إلى جانب أبي عبيدة المبرد وابن فارس والزمخـشري وابن عقيل[١٩٧]، ولعل في اسـتعمال الشّـافعيّ للظاهرة ما يعزز حضورها في المجتمع اللغوي الذي نشأ فيه.

ومـن تلـك الظواهـر أنه يسـتعمل الاسـم المنقـوص في حالتي الرفع والجـر بإثبات (الياء)، فمـن المجرور قوله: «وقد فرق النّبي (ص) عمالا على نواحي عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها»[١٩٨]، ومن المرفوع قوله: «قال: نعم، وكلكم مـؤدي ما عليه على قدر علمـه»[١٩٩]، وعلماء اللُّغَة يجعلـون القيـاس في ذلك كلـه حذف اليـاء[٢٠٠]، وكأنهم إنما تركوها اسـتجابة للنطق الذي أسقط منـه (الياء) لتحقيق الخفـة التي هي أحد جوانب

(١٨٧) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٧٥.
(١٨٨) ابن مالك: شرح التسهيل ج٣ص٥٤ ـــ ٥٥.
(١٨٩) المرجِعُ السّابقُ : الصّفحات نفسها.
(١٩٠) يُنظَر:نـواف جزاء الحارثي: الأسـماء العاملة عمل الفعل، ط١ ج٢: المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية ـــ عمادة البحث العلمي: ٢٠١٠م، ص٦٠٣.
(١٩١) ابن فارس: الصّاحبي في فقه اللغة، ص٢٥٢ـ٢٥٣.
(١٩٢) ابن مالك: شرح الكافية الشَّافيَة، ج١ص٥١١.
(١٩٣) ابن مالك: شرح التسهيل ج٣ص٥٨.
(١٩٤) المرجِعُ السّابقُ:ج٣ص٦٠.

(١٩٥) ( )أبو حيان: التذييل والتكميل ج١٠ص٢٧٥.
(١٩٦) يُنظَر أبو حيان: البحر المحيط ج١ص٢٩٣.
(١٩٧) يُنظَر: المبرد: المقتضب، ج٣ص٢٤٧، والزمخشري: أعجـب العجب في شرح لامية العـرب للزمخشري، ط٣: مـصر، نظـارة الأشـغال: ١٣٢٤هـ، ص ٣٩، وابـن عقيل: المسـاعد عـلى تسـهيل الفوائد، ط١ج٢:مكة المكرمـة، جامعة أم القرى ـــ مركز البحث العلمي:١٩٨٠م، ص٧٩.
(١٩٨) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٤١٥، ويُنظَر: ٢٩٤، ٤١٧، ٤٣٢، ٥٣٠.
(١٩٩) المرجِعُ السّابقُ ص ٤٨٣.
(٢٠٠) يُنظَر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص ٢٥٢ ـــ ٢٥٥.

الاقتصاد اللغوي، وعلى ذلك غالب ما جاء في الرسم القرآني[٢٠١] كما أن عليه القراءة عند جماهير القراء في الوصل والوقف.[٢٠٢]

وعلى الرغم من ذلك فإن إثبات (ياء) المنقوص هو الأصل؛ ولذلك نجد له حضورًا، ففي رسم المصحف نجده في عدد من المواضع[٢٠٣] التي أجمع القراء على إثباته فيه وصلا ووقفا [٢٠٤]، كما نجده في قراءة بعض القراء لما رسم في المصحف بدون (ياء) وقفا لا وصلا[٢٠٥]، بل إننا نجد عند ابن كثير (ت١٢٠هـ) قارئ أهل مكة إثباته وقفا ووصلا[٢٠٦]، وهو الأمر الذي يمكننا تفسير الظاهرة هنا به، إذ لعل السّبب في إثباتها هنا أن الحجازيين يتلفظون بها[٢٠٧].

ومن ذلك أنه استعمل كلمة (كل) معرفة بـ(ال) وذلك في قوله: «فلو قلت في رجل مات وترك أخته: لها النّصف بالميراث، واردد عليها النّصف، كنت قد أعطيتها الكل منفردة...»[٢٠٨]، وهو الأمر الذي يعده بعض المعاصرين من الأخطاء الشّائعة[٢٠٩]، على أن بعضهم يدفع ذلك قائلا: «والذي نطمئن إليه أن تعريف البعض والكل موجود في العَرَبيّة منذ القرن الهجري الأول»[٢١٠]، ولعل في استعمال الإمام الشّافعيّ لها ما يعزز من ذلك.

---

(٢٠١) راجع علم الدين السّخاوي: كشف العقيلة، ط١: الرياض، مكتبة الرشد: ٢٠٠٥م، ص ٣٢٤ ـــ ٣٤٨: باب حذف الياء وثبوتها، ومكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ط٥ ج١: بيروت، مؤسسة الرّسَالَة: ١٩٩٧م، ص٣٣١، ومن ذلك: (الداع) في سورة البقرة، الآية: ١٨٦، و سورة القمر:الآية ٦ والآية ٨، و(المتعالي) في سورة الرعد آية:٩، و(المهتد) في سورة الإسراء آية: ٩٧، وفي الكهف آية: ١٧، و(الباد) في سورة الحج آية: ٢٥، و(الجواب) في سورة سبأ آية ١٣، و(التلاق) في سورة غافر آية: ١٥، والتناد في سورة غافر أيضا الآية: ٣٢، و(الجوار) في سورة الشورى آية: ٣٢ وفي سورة الرحمن آية: ٢٤، التكوير: ١٦، و(المناد) في سورة ق آية: ٤١، و(الواد) في سورة طه الآية: ١٢، وفي سورة القصص الأية: ٣٠ وفي سورة النازعات الآية ١٦.

(٢٠٢) راجع علم الدين السّخاوي: كشف العقيلة: باب حذف الياء وثبوتها: ص ٣٢٤ ـــ ٣٤٨، ومكي بن ابي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها: فصل في الياءات الزوائد المحذوفة من المصحف ج١ص٣٣١ ـــ٣٣٣، كما يُنظَر: علم الدين السّخاوي: فتح الوصيد في شرح القصيد، ط١ج٢: الرياض، مكتبة الرشد: ٢٠٠٥م، ص٥٨٩ ـ ٦١٥.

(٢٠٣) وذلك في (المهتدي) في سورة الأعراف آية: ١٧٨، و (المثاني) في سورة الحجر الآية: ٨٧، و (الزاني) في سورة النورة الآيتان: ٢، ٣، و(النواصي) في سورة الرحمن: ٤١.

(٢٠٤) يُنظَر: مواضع الآيات السّابقة من معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب.

(٢٠٥) كما هو عند ورش مثلا: يُنظَر: مكي بن ابي طالب: الكشف عن القراءات السّبع وعللها وحججها ج١ص٣٣١.

(٢٠٦) ( )يُنظَر: علم الدين السّخاوي: فتح الوصيد في شرح القصيد ج١ص٥٩٤.

(٢٠٧) راجع سيبويه: كتاب سيبويه ج٤ص١٨٣، ومحمد فهد خاروف: الميسر في القراءات الأربع عشرة، ط٣: دمشق، دار ابن كثير: ٢٠٠١م، ص٢٥٠.

(٢٠٨) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٥٨٧ ـ ٥٨٨.

(٢٠٩) يُنظَر: محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ط٢: بيروت، مكتبة لبنان: ١٩٨٣م، ص٢٢١، وإيميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ط٢: بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٨٦، ص ٢٣٣.

(٢١٠) عباس السّوسوة: العربية المعاصرة وأصولها التراثية، ط١: القاهرة، دار غريب: ٢٠٠٢م، ص١٠٦.

ثانيًا: الظواهر الصّرفية

لم تخل رسالة الإمام الشّافعيّ من ظواهر صرفية، مثلها في ذلك مثل بقية الظواهر اللغوية، ومنها استعماله (هؤلاء) مقصورا على النّحو الآتي (هؤلى)، كما أنه استعمل (الإيلاء) مقصورًا أيضا على هذا النّحو (الإيلى)، فمن الأول قوله: «فإلى أي شيء ترى ذهب هؤلى وهؤلى»[٢١١]، ومن الثاني قوله: «قلت ليس من قبل أن الإيلى طلاق»[٢١٢]، وهو ما يمكن أن يفسر بالأثر العميق الذي تركته تنشئته الأولى في (هذيل)، وهي القبيلة الحجازية التي كان التقلل من أعباء الهمز واحدة من سماتها[٢١٣]، إلى جانب أن النّحاة يذكرون في (هؤلاء) أنه يُمَد ويقصر والمد أجود[٢١٤]، ويقرر ذلك ابن مالك في قوله:

وبـ(أولى) أشر لجمع مطلقا والمد أولى..[٢١٥].

ومن تلك الظواهر عنده أنه يجمع الاسم المنقوص على غير الوجهة التي جمع عليها عند أهل العَرَبيّة، فقد جمع (مفتى) على (مفتين) وذلك في قوله: «وأكثر المفتيين بالبلدان»[٢١٦]، ومعلوم أن النّحويين يؤكدون حذف يائه، يقول سيبويه: «واعلم أن كل اسم آخره (ياء) تلي حرفًا مكسورًا فلحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع حذفت منه الياء التي هي آخره، ويصير الحرف الذي كانت تليه مضمومًا مع الواو لأنه حرف رفع، فلا بد منه... ويكون مكسورًا مع الياء، وذلك (قاضون) و(قاضين) وأشباه ذلك»[٢١٧]، ويزيد السّيرافي ذلك إيضاحًا بقوله: «وإذا جمعت ما آخرُه ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها بالواوِ والنونِ والياءِ والنونِ حذفت الياءَ الذي هي آخرُه كقولك: (قاضون) و(رامون)، و(رأيت قاضين ورامين)، وأصل ذلك (قاضيون) و(راميون) و(قاضيين) و(راميين) فوجب تسكينُ الياءِ لأنها مضمومةٌ أو مكسورةٌ وقبلَها كسرةٌ، ثم يجتمع ساكنان وهي واو الجمع أو ياء الجمع، وهي تسقط، ثم يضم المكسور الذي قبلها في حال الرفع لتسلم الواو في ذلك: (قاضون) و(رامون)»[٢١٨] وبناء على ذلك فإنه كان عليه أن يقول: (مفتين)، لكنه خرج عن ذلك إذ لم يحذف الياء التي نصوا على حذفها، بل جاء بها على الأصل.

ولعل لمثل هذا فائدة تتمثل في دقة ما قعده النّحاة وما يقولونه من أن الأصل أن يقال كذا، أو أن القياس يقتضي أنْ يَكونَ كذا، فالنحاة يقولون في هذا - أي في جمع الاسم المنقوص -أن الأصل أن يقال في (قاضي) مثلا أن يجمع على (قاضيون) رفعا و(قاضيين) نصبًا وجرًا، لكن ذلك الذي قالوا عنه: إنه الأصل لم يحدث استجابة لدواع تتعلق

---

(٢١١) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٥٦٣.
(٢١٢) المرجِعُ السّابقُ ص ٥٨٥، ويُنظَر ص ٥٨٣، ٥٨٤.
(٢١٣) يُنظَر:عبد الجواد الطيب: من لغات العرب لغة هذيل، ليبيا، جامعة طرابلس، ص ٨٦، ٩٧.
(٢١٤) المبرد:المقتضب ج٤ص٢٧٨.
(٢١٥) ابن مالك: شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ١/ ١٢٥، ويُنظَر:ضاحي عبد الباقي: لغة بني تميم، القاهرة، مجمع اللغة العربية ومؤسسة روز اليوسف: ٢٠٠٦م، ص ٣٢٦، ٣٧٠، والشَّاطِبيّ: المقاصد الشَّافيَة ج١ص٤٠١ ـــ ٤٠٤.
(٢١٦) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢٧٨.
(٢١٧) سيبويه: الكتاب ج٤ص٤١٤ ـــ ٤١٥.
(٢١٨) السّيرافي: شرح كتاب سيبويه ج٤ ص١٦١، ويُنظَر: عبد القاهر الجُرجَانيّ: المقتصد في شرح التكملة، ط١ج١: جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي: ٢٠٠٧م، ص٣٨٤.

بالاقتصاد اللغوي والتخفيف والجمال، وبناء عليه قالوا: (قاضون) و(قاضين)، وكانوا بحاجة ماسة لذكر شاهد عن من هم حجة في اللُّغَة على ذلك الاستعمال، ومجيء مثل هذا عن مثل الشّافعيّ يسد هذه الثغرة ويعطي مصداقية لمثل تلك التأصيلات.

ومن تلك الظواهر الصّرفية عنده أنه يستعمل صيغة (فاعل) بمعنى (مفعول) فتراه يقول: «وقضى رسول الله (ص) على أن على أهل الأموال حفظها بالنهار، وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها»[٢١٩] أي مضمون، واستعمال صيغة (فاعل) بمعنى (مفعول) يقول فيها الفراء: «أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان في مذهب نعت كقول العرب: (هذا سر كاتم) و(هم ناصب) و(ليل نائم) و(عيشة راضية)»[٢٢٠]، وبقي أن هذا النّقل تجاوز القيد الذي ذكره الفراء من كون ذلك عندهم فيما إذا كان نعتًا.

ومن الظواهر الصّرفية عنده أن لم يبدل الواو والياء تاء على نحو ما يفعل «إذا بنيت الكلمة على صيغتي (افتعل) و(مفتعل)»[٢٢١] بل يتركهما على أصلهما فنجده يقول في (مُتَّفق): (موتفق) وفي (متصل): (موتصل) كما نجده يقول في (اتفق): (ايتفق)[٢٢٢]، وهذا الاستعمال عند الشّافعيّ جاء على لغة أناس من العرب كما ذكر ذلك سيبويه بعد أن قرر لزوم ما سبق [٢٢٣]، وفي ذلك يقول: «وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة (واو) قال فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها، وكانت معتلة، فقالوا: إيتعد كما قالوا: (قيل)، وقالوا: (يا تعد) كما قالوا: (قال)، وقالوا: (موتعد) كما قالوا: (قول)»[٢٢٤].

ونخلص من هذا إلى أن ما قاله الإمام هو لغة ناس من العرب من جهة، ومن جهة أخرى أن استعماله هو شاهد على يذكره النّحويون من تلك الظاهرة وليس له شواهد لديهم تذكر لها، وإذا ما جئنا للبحث عن هؤلاء النّاس وجدنا خبرهم عند الأشموني في قوله: «من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال»[٢٢٥] في حين نجد أن الشَّاطِبيّ يجعل الإبدال لغة أهل الحجاز التي نزل بها القرآن.. وأما البقاء على الأصل دون إبدال فلغة ليست في الشّهرة هناك»[٢٢٦]. واستعمال الشّافعيّ لها يؤكد ما ذكره الأشموني، ولعل للغتين حضورًا في الحجاز.

---

(٢١٩) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٥٥١.

(٢٢٠) الفرَّاء: معاني القرآن ج٣ص٢٥٥، ويُنظَر: الأخفش معاني القرآن ص٥١٨، والشَّاطِبيّ: المقاصد الشَّافيَة ج ٩ص٢٦٠، وخليل إبراهيم السّامرائي: قراءة زيد بن علي، ط١: بيروت، مؤسسة الرّسَالَة: ٢٠٠٦م، ص ٢٣٤، كما يُنظَر: مختار الغوث: لغة قريش، ط١: الرياض، دار المعراج الدولية للنشر: ١٩٩٧م، ص ١٢٣.

(٢٢١) ابن شهاب: عبد الله محمد زين، ظاهرة التخفيف في اللغة العربية، ط١: صنعاء ـ تريم، دار عبادي ـــ تريم للدراسات: ٢٠٠٤م، ص ١٥٩.

(٢٢٢) يُنظَر الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٢١١، ٢١٣، ٢٣٨، ٤٦٤، ٤٧٩، ٣١.

(٢٢٣) سيبويه: الكتاب ج٤ص٣٣٤.

(٢٢٤) المرجِعُ السّابقُ: ج٤ص٣٣٤.

(٢٢٥) الأشموني: عَلّي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصّبان، القاهرة، المكتبة التوفيقية، ج٤ص٤٦٣.

(٢٢٦) الشَّاطِبيّ: المقاصد الشَّافيَة ج٩ص٣٧٢ ـ ٣٧٣.

ثالثًا: الظواهر اللغوية الأخرى

في الظواهر الصّوتية والكتابية:

وعنـد الشّـافعيّ مـن الظواهـر اللغوية ما يتصـل بالأصـوات ظاهرة مهمة يمكـن أنْ تَكونَ انعكاسـا للبيئة التي نشـأ فيها، تلك الظاهرة هي تسهيل الهمز وعدم تحقيقه، وذلك في مواضع من كتابـه منها قولـه: «ونهى رسـول الله (ص) عن بيـوع تراضى بها المتبايعـان فحرمت مثل الذهب بالذهـب، وأحدهما نقد والآخر نسـية»[٢٢٧] يعني (نسـيئة)، ومن المواضع التي جاءت لديه بتسهيل الهمزة ما رواه بسـنده قائلا: «أخبرنا سفيان أنه سمع عبد الله بن أبي زيد يقول سمعت ابن عباس يقول: أخبرني أسامة بن زيد أن النّبي (ص) قال: إنما الربا في النّسية»[٢٢٨].

وكـون الظاهرة جاءت في الحديـث النّبوي مـن طريـق الإمام الشّـافعيّ وهو حجـة في اللُّغَة ومصـدر لهـا دليل عـلى أصالتها في لغـة العرب، وبخاصة عنـد أهل الحجاز، يقـول ابن الجزري: «وكانت قريـش وأهل الحجاز أكثرهم له – الهمز – تخفيفا...»[٢٢٩].

ومـن الظواهر الصّوتية في اسـتعمال الإمام الشّافعيّ إمالة (لا) إلى (لِى) ضمن قول ابن عباس الذي ذكره بسنده عن «مسلم عن ابن جريج قال: أخبرني الحَسَـن بن مسلم عن طاووس قال: كنت مـع ابن عبـاس إذ قال لـه زيد بن ثابـت: أتفتي أن تصـدر الحائـض قبـل أنْ يَكونَ آخـر عهدها بالبيت؟! فقال له ابن عباس: إما لِى، فاسـأل فلانة الأنصارية»[٢٣٠] الشّـاهد فيه (إما لِى) يعني إن لم تقبل هذا فسل فلانة، وهذه العبارة متداولة في كتب الآثار ممال فيها (لا) إلى (لِى)، مِمَّا جعل ابن الأثير يعلـق عليها بقوله: «وقد أمالـت العرب (لا) إمالة خفيفة، والعوام يشـبعون إمالتها فتصير إمالتها (يـاء) وهو خطـأ»[٢٣١]، وجـاءت الإمالة في بعض الشّـواذ على مـا ذكره العكبري بحجة أنها تشـبه (بلى) «في أنها تكون جوابا قائما برأسه»[٢٣٢]، وعلى الرغـم من أن الزمخشري نـص على أن «الحروف لا تمال... إلا إذا سـمي بها» إلا أنه استثنى بعضا منها، ومنها (لا) للسـبب السّـابق[٢٣٣]، وجاء عند ابن منظـور ويتابعه الزبيدي: «وأصـل ألفها ياء عند قطرب، حكاية عن بعضهم أنه قال: (لا أفعل ذلك) فأمال (لا)»[٢٣٤]، ولعل نسبة القول بأن أصل ألفها ياء إلى قطرب وهم؛ ذلك لأن ابن منظور وهو على الراجح مصدر الزبيدي قد أسند ذلك بعد ذلك

---

(٢٢٧) الشَّـافِعيّ: الرّسَـالَة ص ١٧٤، ويُنظَـر ص ٢٦٨، ٢٧٨، ٣٣٢، ٣٧١.

(٢٢٨) المرجِـعُ السّـابقُ ص ٢٧٨، والحديث مشـهور في كتب الحديث بتحقيق الهمز، يُنظَر: مسلم: صحيح مسلم، ص٦٥١ حديث رقم ١٥٩٦.

(٢٢٩) ابـن الجزري: محمد بن محمد بن يوسـف، النشر في القـراءات العـشر، ج١، بـيروت: دار الكتـب العلميـة، ص٤٢٨، ويُنظَـر: سـيبويه: كتـاب سـيبويه ج٣ص٥٤٢، وابن منظور: اللسان: (بنر ج٧ ص٣٩، وضاحـي عبد الباقـي: لغة بني تميم ص٣٠.

(٢٣٠) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٣٩ ـ ٤٤١.

(٢٣١) ابن الاثير: النهاية في غريب الأثر، ج١ص٧٢.

(٢٣٢) العكبري: إعراب القراءات الشـواذ، ط١ج١ بيروت، عالم الكتب: ١٩٩٦م، ص١٠٧.

(٢٣٣) يُنظَـر ابن يعيـش: شرح المفصـل: ج٤: القاهرة، المكتبـة التوفيقيـة، ص١٨٤، وصـدر الأفاضـل الخوارزمـي: التخمـير شرح المفصـل، ط١ج٤، الرياض، مكتبة العبيكان: ٢٠٠١م، ص٢١٤.

(٢٣٤) ابن منظور: لسان العرب ج١٥ص٣٦٤، والزبيدي: تاج العروس ج٤٠ص٤٤٩.

إلى ابن سـيده نقلا عن ابن جنـي، وليس عندهما أن «أصـل ألفها ياء عند قطـرب» فالذي عند ابن سـيده: «وحكى -يعني ابن جني- عن قطرب أن بعضهـم قال: (لا أفعل) فأمـال (لا)»[٢٣٥]، وكلام ابـن جني كان بمعرض حديثـه عن إمالة حروف التهجي، ومنـه: «أما إمالتهـم إياها وهي حروف تهـج فليس ذلـك لأنها منقلبة عن يـاء ولا غيرها، وذلك أنها حينئذ أصوات غير مشتقة ولا متصرفة ولا انقـلاب في شيء منها لجمودهـا، ولكن الإمالة فيهـا حينئذ إنما دخلتها من حيـث دخلت (بلى)، وذلك أنها شـابهتها بتمام الكلام واسـتقلاله بها «إلى أن قال: «ويؤكد ذلك ما رويناه عن قطرب من أن بعضهـم قال: (لا أفعـل) فأمال (لا)» ثم ذهب يعلـل إمالتـه لها بقولـه: «وإنما أمالهـا لما كانت جوابا قائمة بنفسها فقويت بذلك، فلحقت بالقوة باب الأسماء والأفعال فأميلت كما أميل».[٢٣٦]

وهناك ظاهرة صوتية انعكسـت على الرسم فشـكلت ظاهرة كتابية لها حضورها الواسـع في الرّسَـالَة، وتمثلت في الوقوف على المنصوب المنون بغير (الألف) خلافا لما استقر عليه الحال عند عامة العرب، وقرره أئمة اللُّغَة، وذلك أنه لما «لم يكن في الفتحـة مع الألف ثقل فتركوها عـلى حالها»[٢٣٧]، ومن مجـيء هذه الظاهرة عند الشّـافعيّ ما جاء في قولـه: «وأظـن مالكً لـم يحفـظ...»[٢٣٨] ولعل هـذا الذي جاء عند الشّـافعيّ انعكاس لما نقل عن بعـض العـرب، إذ إن منهم مـن «يعامل (الألف) معاملة (الواو) و(الياء) في الحذف فيقول: (رأيت زيد) كما يقول: (هذا زيـد) و(مررت بزيد)[٢٣٩]، وتنسـب هذه اللُّغَة إلى ربيعـة[٢٤٠]، ولعل منها ما يوجـه به بعـض المعنيين بالحديـث النّبوي عددا من النّصـوص النّبوية التي ورد فيها ما يمكن أن يدخل في هذه الظاهرة مـن نحو تخريجهم لقول عائشة رضي الله عنها وهي تتحدث عن المحصب: «إنمـا كان منـزلَ ينـزله رسـول اللـه»[٢٤١] كما أن مـن عني بذكرها ذكر لها بعضًا من الشّـواهد الشّعرية [٢٤٢]، يجدر بالذكر أن من علماء العَرَبيّة

(٢٣٥) ابن سـيده: عَـلّي بن إسـماعيل، المحكـم والمحيط الأعظـم، ط١ج١٠: بيروت، دار الكتـب: ٢٠٠٠م، ص٣٩٥، ٣٩٨.

(٢٣٦) ابـن جني: أبو الفتح عثمـان، سر صناعة الإعراب، ط٢ج٢: دمشـق، دار القلـم: ١٩٩٣م، ص٧٩٤ ـ ٧٩٥.

(٢٣٧) الشَّاطِبيّ: المقاصد الشَّافيَة ج٨ص٨.

(٢٣٨) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٧٦، ويُنظَر ص ٥٩، ٢٥٠، ٤٤٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٨٩، ٥٠٨، ٥٤١، ٥٨٤، ٥٩٠، ٥٩٥.

(٢٣٩) الشَّـاطِبيّ: المقاصـد الشَّـافيَة ج٨ص٨، ويُنظَـر سيبويه: كتاب سيبويه، ج٤ص١٦٧، هامش: ٢.

(٢٤٠) يُنظَـر ابـن مالـك: شرح الكافيـة الشَّـافيَة، ج٢ص٣٢٤، والرضي الاسـتراباذي: شرح شـافية ابن الحاجـب، ط١ج٢: بيروت، دار إحيـاء التراث العربي: ٢٠٠٥م، ص٣٧٩، كمـا يُنظَـر ابـن يعيـش: شرح المفصل ج٤ص١٩٠، والأشموني: شرح الأشموني على الألفيـة ج٤ص٢٨٧، والشـنقيطي: أحمـد بن الأمين، الـدرر اللوامع على همع الهوامع، ط١ج٢: بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٩م، ص٥٦١.

(٢٤١) يُنظَـر ابن مالـك: شـواهد التوضيـح والتصحيح لمشـكلات الجامـع الصّحيـح ص ٨٨ ـــ ٨٩، وقد توسـع الكرماني[تـ:٧٨٦هـ] في الحمل على مـا أطلق عليـه (اللغـة الربيعيـة) إذ حمل عليه عـددا كبيرا من النصوص النبويـة يُنظَر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري.

(٢٤٢) يُنظَـر الشَّـاطِبيّ: المقاصـد الشَّـافيَة ج٨ ص٨، والاسـتراباذي: شرح شـافية ابـن الحاجـب ج٢ص٣٧٩، والسيوطي: همع الهوامع: ٣/٤٢٧.

من لا يسلم بلزوم ذلك في لغة ربيعة.[٢٤٣] ولعل من الأهمية بمكان التنويه إلى أن هذه الظاهرة هي ظاهرة صوتية بامتياز إلا أنها فرضت نفسها على الرسم فشكلت ظاهرة كتابية في كتاب الرّسَالَة، إذ رسمت الكلمات دون ألف، وهو ما يجعلها ظاهرة صوتية كتابية.

ذكر ظواهر الرسم أو الظواهر الكتابية يجرنا للحديث عن ظاهرة كتابية أخرى شكلت حضورًا محدودًا في كتاب الرّسَالَة على نحو ما نجد في رسم كلمة (نعمت) إذ جاءت فيه بالتاء المربوطة (نعمة) بدلا من التاء المبسوطة، ذلك في قوله: «وروى البصريون أن النّبي (ص) قال: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمة، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[٢٤٤]، والحديث في دوواين السّنة المختلفة جاء بالتاء المبسوطة[٢٤٥]، والعجيب أننا وجدناه يرسم (أيَّةٌ) بالتاء المبسوطة هكذا (أيّت)، وذلك أيضا في أثر أسنده بقوله: «أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم قال: دخل رجل من أصحاب النّبي (ص) يوم الجمعة وعمر يخطب، فقال عمر: أيَّتُ ساعة هذه»[٢٤٦]، والآثر في كتب الأثر: «أية ساعة...»[٢٤٧]، ولا أجد تفسيًرا إلى الآن إلا التداخل الكتابي الذي كان الزمن وتقدمه وتطور الرسم كفيلاً بضبطه وإصلاحه، أو لعل الجانب الصّوتي كان له أثره هناك، وذلك إذا رجحنا أن الربيع كتب نسخته من إملاء شيخه.

في الظواهر المُعجَمية:

عند الشّافعيّ من الظواهر المُعجَمية ما يستحق الوقوف عندها، والرجل في فصاحته وسعة لسانه كان مرجعًا للفقهاء واللغويين في المصطلحات الفقهية وغيرها فهو «أبرعهم بيانًا وأغزرهم علمًا وأفصحهم لسانا وأجزلهم ألفاظًا وأوسعهم خاطرا»[٢٤٨]، ولعل هذا هو ما حدا بأحد كبار أئمة اللغويين أن يؤلف مُعجَما في لغة الشّافعيّ، فقد ألف الأزهري (ت٣٧٠هـ) كتابه (الزاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ).

ومن الظواهر المُعجَمية عنده أنه يستعمل (الطَّريق) مذكرًا مرة ومؤنثا أخرى، وذلك في قوله: «وإذا أباح له الممر على ظهر الطّريق فالممر عليه إذ كان مباحًا لأنه لا مالك له يمنع الممر عليه فيحرم بمنعه.. وقد يَنهى عنه إذا كان الطّريق متضايقا مسلوكا»[٢٤٩] والاستعمالان وإن كانا معروفين عند اللغويين[٢٥٠] إلا أنَّ الجمع بينهما هو ما جعل للظاهرة أهمية.

ومنها أنه استعمل (اعتبر) بمعنى عدَّ،

---

(٢٤٣) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ج٤ص٣٠٢.
(٢٤٤) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٠٣.
(٢٤٥) يُنظَر أحمد بن حنبل: مسند أحمد، ج٣٣ص٢٨٠ برقم: ٢٠٠٨٩، وأبو دادود: سنن أبي داود ص ٦٨ برقم: ٣٥٤، وابن ماجة: سنن ابن ماجة ص١٩٥ برقم: ١٠٩١.
(٢٤٦) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٠٣.
(٢٤٧) يُنظَر البخاري: صحيح البخاري ج١ص٢٨١ برقم: ٨٧٨، ومسلم: صحيح مسلم ص ٣٢٨ برقم: ٨٤٥ , وأحمد بن حنبل: مسند أحمد ج١ص٣٢٨ برقم: ١٩٩.

(٢٤٨) الأزهري: الزاهر في غريب لغة الإمام الشَّافِعيّ، ص٩٤.
(٢٤٩) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٣٩ ـ ٤٤١.
(٢٥٠) ابن التستري: سعيد بن إبراهيم، المذكر والمؤنث، ط١: القاهرة - الرياض، مكتبة الخانجي - مكتبة الرفاعي: ١٩٨٣م، ص٥١، والمبرد: المذكر والمؤنث، ط٢: القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٩٩٦م، ص١٠٤.

وهو الأمر الذي يشنع بعض المهتمين بالتصويب اللغوي عليه، على الرغم من استعمال أهل العلم من لغويين وغيرهم له، وعلى الرغم من وجوده في الكلام الفصيح[٢٥١]، واستعمال الشّافعيّ له يعزز فصاحته، ومن استعماله عند الشّافعيّ قوله: «ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ»[٢٥٢].

ومن الظواهر اللغوية عنده انفراده بمفردة النّذارة من بين المدونين في التراث العَرَبيّ، وذلك في قوله: «فخص جل ثناؤه قومه وعشيرته الأقربين بالنذارة، وعم الخلق بها بعدهم، ورفع بالقرآن ذكر رسول الله، ثم خص قومه بالنذارة إذ بعثه فقال: {وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} (الشعراء:٢١٤) وكل من ذكرها من أهل المعاجم إنما أخذها عنه أو أخذها ممن أخذها عنه، وقد نسبها إليه الفيروزأبادي (ت٨١٧هـ) ووافقه الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)[٢٥٣].

(٢٥١) من استعمال اعتبر بمعنى عد ما روي عن ابن مسعود من قوله: « اعتبروا الناس بإخوانهم « ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد: المصنف في الحديث والآثار، ط١ج٨: الرياض، مكتبة الرشد: ٢٠٠٤م، برقم ٢٥٩٨٤ ص٤٢٣، وفيه مواضع أخر، والطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد: المعجم الكبير، ط٤ج٩: الموصل، مكتبة العلوم والحكم: ١٩٨٣م، برقم: ٨٩١٩، ص ١٨٧، ويُنظَر الحديث رقم: ٩٠٧٥ج٩ص٢٢٢، وكذلك: المناوي: زين الدين محمد، فيض القدير، ط٢ ج٢: بيروت، دار المعرفة: ١٩٧٢م، رقم: ١١٣٦، ص٥٥٢، ووردت آثار أخرى تحمل المعنى نفسه في كتب أخرى.

(٢٥٢) الشَّافِعيّ: الرّسَالَة ص ٣٨٣، ويُنظَر:٣٨١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٥٠٦.

(٢٥٣) يُنظَر الفيروز أبادي: القاموس المحيط ص٦١٩(ن ذ ر) ومرتضى الزبيدي: تاج العروس ج ١٤ص ٢٠٠ (ن ذ ر).

الخاتمة

- امتاز الشّافعيّ من بين أقرانه بأن كان كلامه حجة في العَرَبيّة، وذلك بشهادة كبار أئمة العَرَبيّة، فالرجل من قوم لغتهم تغلب اللُّغَة كما نص عليه الفراء، ونشأ نشأة عَرَبيّة خالصة جعلته لا يلحن ولا يحتمل اللحن، ذلك هو ما جعل لتتبع الظواهر اللغوية عنده أهمية بالغة، وهو ما عنيت به هذه المحاولة.
- وجود عدد من الظواهر اللغوية في كلام الشّافعيّ وهو المصدر الأمين للفصحى والحجة المقبولة فيها، وبخاصة تلك الظواهر التي للنحويين فيها كلام يدل على أنها مستعملة في ذلك الزمن المتقدم عند أبناء اللُّغَة وفصحائها، وهو ما ينبغي أن يترك أثره في إعادة دراسة تلك الظواهر، وبخاصة فيما يقال إنها مِمَّا يختص به الشّعر دون النّثر، لتكون شواهد نثرية تثري تلك الظواهر.
- تنوعت الظواهر اللغوية في كتاب الرّسَالَة وعمت مستويات اللُّغَة، غير أن للظواهر النّحويَّة الحضور الأبرز، تليها الظواهر الصّرفية، فيما كان لغيرهما من الظواهر حضور محدود.
- توصي هذه المحاولة بدراسة بقية كتب الإمام الشّافعيّ واستخراج الظواهر اللغوية منها، وبخاصة تلك الظواهر الموجودة في النّصوص الحديثية التي رواها بأسانيدها وبخاصة أنه قد أكد على أهمية نقل الحديث بنصه لا بمعناه وأكد على المنع من ذلك إلا لمن كان على علم واسع باللسان العَرَبيّ.

المصادر والمراجع:

القـرآن الكريـم: مصحـف المدينـة النّبويـة للنـشر الحاسـوبي: الإصدار: ١,٠، مركز الملـك فهد لطباعة المصحف الشّريف: المدينة المنورة ١٤٢٦هـ.

- الآجـري: أبـو بكر مُحَمَّـد بن الحسـين، تح: أبو هاشـم إبراهيم بـن منصـور الهاشـمي الأمير، ط/١، دار البشائر ٢٠١٠م.
- إبراهيـم صمـب إنجـاي: مـا خالفـه القيـاس والأفصـح في الصّحيحين، الجامعة الإسـلامية في المدينة المنورة، ط/١، ٢٠١٠م.
- ابـن أبي حاتم: أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي، آداب الشّـافعيّ ومناقبه، تح: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلميّة: بيروت.
- ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد، الكتاب المصنـف في الأحاديث والآثار، تـح: حمد بن عبد الله الجمعة ومُحَمَّد بن عبد الله اللحيدان، مكتبة الرشد، ط/١، الرياض ٢٠٠٤م.
- ابـن الأثـير: أبو السّـعادات المبـارك بـن مُحَمَّد الجـزري، النّهايـة في غريب الأثر، تـح: محمود الطّناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط/١، ١٩٦٣.
- أحمد بن حنبل، المسـند، تح: شـعيب الأرناؤوط وآخريـن، مؤسسـة الرّسَـالَة، ط/١: بـيروت ١٤١٩هـ
- الأخفش: سـعيد بـن مسـعدة، معانـي القرآن، تح: عبد الأمير الـورد، عالم الكتب، ط/١ بيروت ٢٠٠٣م.
- الأزهـري: أبو منصـور مُحَمَّد بن أحمَـدَ، الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشّـافعيّ، تح: عبد المنعم طوعي بشـناتي، دار البشـائر الإسلامية، بيروت ١٩٩٨م.
- الأشـموني: عَليّ بن مُحَمَّد، شرح الأشـموني على ألفية ابن مالك مع حاشـية الصّبان، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- الأصبهانـي: أحمـد بـن الحسـين بـن مهـران، المبسـوط في القـراءات العشر، تح: سـبيع حمزة حاكمي، مجمع اللُّغَة العَرَبيّة - دمشق.
- الألبانـي: مُحَمَّـد نـاصر الدين، ظـلال الجنة في تخريج أحاديث السّـنة، المكتب الإسلامي، ط/١ بيروت - دمشق ١٩٨٠م.
- الآمدي: عَليّ بن مُحَمَّد، الإحكام في أصول الأحكام، عنايـة: عبد الرزاق عفيفـي، دار الصّميعي، ط١ الرياض ٢٠٠٣م.
- إميـل يعقوب، مُعجَم الخطأ والصـواب في اللُّغَة، دار العلم للملايين، ط٢، بيروت ١٩٨٦م.
- البخـاري: أبـو عبـد اللـه مُحَمَّد بن إسـماعيل، صحيـح البخاري، تـح: محب الديـن الخطيب، المكتبة السّلفية، ط/١ القاهرة ١٤٠٠هـ.
- البغـدادي: عبد القـادر بن عمـر، خزانة الأدب، تح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، ط/٣، القاهرة ١٩٨٩م.
- البيهقـي: أبو بكر أحمد بن الحسـين، بيان خطأ مـن أخطأ عـلى الشّـافعيّ، تح: الشّريـف نايف الدعيس، مؤسسة الرّسَالَة ط/٢، بيروت ١٩٨٦.
- البيهقـي: أبـو بكر أحمـد بن الحسـين، مناقب الشّـافعيّ، تح: السّـيد أحمد صقر، مكتبة إحياء التراث، ط/١، القاهرة ١٩٧٠.
- الترمـذي: مُحَمَّد بن موسى، سـنن الترمذي، تح: أحمد شاكر، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة.
- ابن التسـتري: سعيد بن إبراهيم، المذكر والمؤنث، تـح: أحمـد عبـد المجيـد هريـدي، ط١: مكتبة الخانجـي، القاهرة - مكتبـة الرفاعي، الرياض ١٩٨٣م.
- الثعالبـي: أبو منصور عبد الملـك بن مُحَمَّد، فقه اللُّغَة وسر العَرَبيّة، تح: مصطفى السّقا وآخرين،

مكتبة البابي الحلبي، ط/١، مصر١٩٣٨م.
- الجُرجَانـيّ: عبـد القاهـر، دلائل الإعجـاز، تح: مُحَمَّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.
- الجُرجَانـيّ: عبـد القاهـر، المقتصـد في شرح التكملة، تح: أحمد بن عبـد الله الدويش، عمادة البحـث العلميّ، ط/٧، جامعة الإمـام مُحَمَّد بن سعود ٢٠٠٧م.
- ابن الجزري: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسـف، النّشر في القراءات العشر، تـح: على مُحَمَّد الصّباغ، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ابـن جني: أبـو الفتح عثمـان، الخصائص، تح: مُحَمَّـد عَـليّ النّجار، عالم الكتـب، ط/٣: بيروت ١٩٨٣م.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تح: حسـن هنـداوي، دار القلم، ط/٢، دمشـق ١٩٩٣م.
- الجـواري: أحمـد عبـد السّـتار، نحـو القـرآن، المؤسسة العَرَبيّة للدراسات والنشر، بيروت.
- الحارثـي: نـواف جـزاء، الأسـماء العاملة عمل الفعل، عمادة البحث العلميّ الجامعة الإسـلامية ط/١، المدينة المنورة ٢٠١٠م.
- الحاكم: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله، المستدرك عـلى الصّحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، ط/٢، بيروت ٢٠٠٢م.
- ابـن حجـر العسـقلاني: أحمد بن عـلي، تهذيب التهذيب، مكتب تحقيق التراث: مؤسسة الرّسَالَة، بيروت ١٩٩٥م.
- ابـن حجـر العسـقلاني: أحمـد بن عـلي، توالي التأسـيس بمعـالي مُحَمَّـد بن إدريـس، تح: أبو الفـداء عبد اللـه القـاضي، دار الكتـب العلميّة، ط/١، بيروت ١٩٨٦م.
- الحمـوي: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، مُعجَم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط/١، بيروت ١٩٩٣م.
- الحموي: ياقوت بن عبد الله، مُعجَم البلدان، دار صادر، ط/٢، بيروت ١٩٩٥م.
- أبو حيان، ارتشـاف الضرب من لسـان العرب، تح: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، ط/١، القاهرة ١٩٩٨م.
- أبو حيـان، البحر المحيط، تح: عـادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض وآخرين، دار الكتب العلميّة، ط/١، بيروت ١٩٩٣م.
- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل [مخطوط]: دار الكتب المصرية، الجزء الخامس.
- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، ط/١، دمشـق ٢٠٠٢م، دار كنوز إشبيليا، وط١، الرياض ٢٠٠٩م.
- الحيـدرة اليمني: أبو الحَسَـن عَليّ بن سـليمان، كشـف المشـكل، تح: هادي عطية مطر الهلالي،: دار عمار، ط/١، عمّان ٢٠٠٢م.
- خـاروف: مُحَمَّد فهد، الميـسر في القراءات الأربع عشرة، دار ابن كثير، ط/٣، دمشق ٢٠٠١م.
- الخطيـب البغدادي: أبو بكر أحمـد بن ثابت بن عـلي: تاريخ مدينة السّـلام (بغداد)، تح: بشـار عواد معروف، ط١: دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠١م.
- الخطيـب البغدادي: أبو بكر أحمـد بن ثابت بن علي، الكفاية في علـم الرواية، إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن: ١٣٥٧هـ.
- الخطيـب البغدادي: أبو بكر أحمـد بن ثابت بن علي، مسـألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والـرد عـلى الطّاعنـين بعظم جهلهـم عليه، تح: خليل إبراهيم ملا طاهر، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العملية، الرياض ١٩٨٠م.
- الخطيـب: عبد اللطيـف، مُعجَم القـراءات، دار سعد الدين ٢٠٠٢م.
- الدارمـي: أبـو مُحَمَّد عبد الله بـن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تح: حسين سليم أسد، دار المغني

للنشر والتوزيع، ط/١، الرياض ٢٠٠٠م.

- أبو داود: سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تح: مشهور حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، ط/٢، الرياض ١٤٢٤هـ.
- ابن دريد: أبو بكر مُحَمَّد بن الحَسَن الأزدي، جمهرة اللُّغَة، تح: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط/١، بيروت ١٩٨٧.
- الذهبي: شمس الدين مُحَمَّد بن أحمَدَ بن عثمان، تاريخ الإسلام، تح: عمر عبد السّلام تدمري، دار الكتاب العَرَبيّ، ط/١، بيروت ١٩٩٩م.
- الذهبي: شمس الدين مُحَمَّد بن أحمَدَ بن عثمان، سير أعلام النّبلاء، تح شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرّسَالَة، ط/٩، بيروت ١٩٩٣م.
- الرازي: فخر الدين مُحَمَّد بن عمر، مناقب الإمام الشّافعيّ، تح: أحمد حجازي السّقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ط/١، القاهرة ١٩٨٦م.
- الرضي الاستراباذي: مُحَمَّد بن الحَسَن، شرح شافية ابن الحاجب، تح: مُحَمَّد نور الحَسَن ومُحَمَّد الزفزاف ومُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العَرَبيّ، ط/١، بيروت ٢٠٠٥م.
- الزبيدي: مُحَمَّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤م
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر، أعجب العجب في شرح لامية العرب، نظارة الأشغال، ط/٣، مصر ١٣٢٤هـ.
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي مُحَمَّد معوض، مكتبة العبيكان، ط/١، الرياض١٩٩٨م.
- السامرائي: خليل إبراهيم، قراءة زيد بن علي، مؤسسة الرّسَالَة، ط/١، بيروت ٢٠٠٦م
- السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشّافعيّة الكبرى: تح: محمود الطّناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العَرَبيّة، فيصل عيسى البابي الحلبي: القاهرة ١٩٦٤م.
- السخاوي: علم الدين أبو الحَسَن عَليّ بن مُحَمَّد، فتح الوصيد في شرح القصيد، تح: مولاي مُحَمَّد الإدريسي، مكتبة الرشد، ط/٢، الرياض ٢٠٠٥م.
- السخاوي: علم الدين أبو الحَسَن عَليّ بن مُحَمَّد، كشف العقيلة، تح: مولاي مُحَمَّد الإدريسي، مكتبة الرشد، ط/٢، الرياض ٢٠٠٥م.
- ابن السّراج: أبو بكر مُحَمَّد بن سهل، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مكتبة الرّسَالَة، ط/٤، بيروت ١٩٩٩م.
- ابن سعد: أبو عبد الله مُحَمَّد ابن سعد الهاشمي، الطّبقات الكبرى القسم المتتم لتابعي أهل المدينة، تح: زياد مُحَمَّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ط/٢، المدينة المنورة ١٩٨٧م.
- السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، أمالي السّهيلي، تح: مُحَمَّد إبراهيم البنا، مطبعة السّعادة، القاهرة ١٩٧٠م.
- السوسوة: عباس علي، العَرَبيّة الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٢م.
- سيبويه، كتاب سيبويه، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، ط/١، بيروت.
- ابن سيده: أبو الحَسَن عَليّ بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، ط/١، بيروت ٢٠٠٠م.
- السيرافي: أبو سعيد الحَسَن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت ٢٠٠٨م.
- السيوطي: جلال الدين، الأشباه والنظائر في النّحو، تح: مُحَمَّد عبد القادر، المكتبة العصرية، ط/ ١، صيدا ١٩٩٩م
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تح: عبد المحسن التركي، دار هجر، ط/١، القاهرة ٢٠٠٣م.

- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النّحو، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- الشَّاطِبيّ: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشَّافيَة شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد إحياء التراث الإسلامي، ط/١، جامعة أم القرى ٢٠٠٧م.
- الشافعي: مُحَمَّد بن إدريس، الرّسَالَة، تح: أحمد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- بوشعيب براموا: ظاهرة الحذف في اللُّغَة محاولةٌ للفهم، مجلة عالم الفكر: الكويت، المجلد: ٣٤/٣، يناير ـ مارس: ٢٠٠٦م.
- الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، دار الكتب العلميّة، ط/١، بيروت ١٩٩٩م.
- ابن شهاب: عبد الله مُحَمَّد زين، ظاهرة التخفيف في اللُّغَة العَرَبيّة (دراسة صرفية صوتية)، دار عبادي، صنعاء ـ تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ط/١، ٢٠٠٤م.
- صدر الأفاضل: القاسم بن الحسين الخوارزمي، التخمير شرح المفصل، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط/١، الرياض ٢٠٠١م.
- ضاحي عبد الباقي: لغة بني تميم، مجمع اللُّغَة العَرَبيّة ـ مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ٢٠٠٦م.
- الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمَدَ، المُعجَم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السّلفي، مكتبة العلوم والحكم، ط/٤، الموصل ١٩٨٣.
- الطيب: عبد الجواد، من لغات العرب ـ لغة هذيل، جامعة طرابلس، ليبيا.
- ابن عبد ربه: شهاب الدين أبو عمر أحمد بن مُحَمَّد الأندلسي، العقد الفريد، تح: مفيد مُحَمَّد قميحة، دار الكتب العلميّة، ط/، بيروت ١٩٨٣م.
- عبد الفتاح الحموز، القطع نحويًّا والمعنى، دار عمار، ط/١، عمان ٢٠٠٣م.
- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، ط/١، القاهرة.
- ابن عساكر: أبو القاسم عَليّ بن الحَسَن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تح: محب الدين العمري، دار الفكر: بيروت، ١٩٩٥م.
- ابن عصفور: أبو الحَسَن عَليّ بن مؤمن، ضرائر الشّعر، تح: السّيد إبراهيم مُحَمَّد، دار الأندلس ط/١، ١٩٨٠.
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: مُحَمَّد كامل بركات، مركز البحث العلميّ، ط/١، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٩٨٠م.
- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إعراب القراءات الشّواذ، تح: مُحَمَّد السّيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط/١، بيروت ١٩٩٦م.
- أبو عَليّ الفارسي، الحجة للقراء السّبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويحاني، دار المأمون للتراث ط/١، دمشق ١٩٨٤م.
- عماد مجيد علي، الحذف والإضمار في النّحو العَرَبيّ ـ دراسة في المصطلح، مجلة جامعة كركوك، العدد: ٢، المجلد: ٤، السّنة الرابعة ٢٠٠٩م.
- العوادي: سعيد مُحَمَّد، الشّواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس، أطروحة دكتوراه بإشراف عبد الله صالح بابعير، جامعة حضرموت ٢٠١١م
- الغزالي: أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد، إحياء علوم الدين: دار المعرفة، بيروت.
- ابن فارس: أبو الحسين أحمد، الصّاحبي في فقه اللُّغَة، تح: عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، ط/١، بيروت ١٩٩٣م.
- فاضل السّامرائي: معاني النّحو، مؤسسة التاريخ العَرَبيّ ـ دار إحياء التراث العَرَبيّ ط١:

بيروت ٢٠٠٧م.

- الفـراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح: أحمد يوسـف نجاتي ومُحَمَّد عَليّ النّجار، وعبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، ط/٣، بيروت ١٩٨٨م.
- ابن فلاح اليمنـي: تقي الدين أبو الخير منصور، المغني في النّحو، تح: عبد الرزاق السّـعدي، ط١: بغداد ١٩٩٩م.
- الفيروزآبـادي: مجد الديـن مُحَمَّد بـن يعقوب، القاموس المحيط، تح: مُحَمَّد نعيم العرقسـوسي، مؤسسة الرّسَالَة، ط/٥، بيروت ١٩٩٦م.
- ابـن قتيبـة، أدب الكاتـب، تـح: مُحَمَّـد الـدالي، مؤسسة الرّسَالَة، ط/٢، بيروت ١٩٩٦م.
- القيسي: مكي بن أبي طالب، الكشـف عن وجوه القـراءات السّـبع وعللها وحججهـا، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسـة الرّسَالَة، ط/٥، بيروت ١٩٩٧م.
- ابن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، ط/٦ بيروت ١٩٨٥م.
- ابن كثير: تفسـير القرآن العظيم، تح: مصطفى السّـيد مُحَمَّـد وآخرين، مؤسسـة قرطبة ط/١، القاهرة ٢٠٠٠م.
- الكفـوي: أبـو البقاء أيوب بن موسى الحسـيني، الكليـات مُعجَـم في المصطلحات والفـروق، تح: عدنـان درويـش ومُحَمَّـد المـصري، مؤسسـة الرّسَالَة، ط/٢، بيروت ١٩٩٨م.
- الكلدي: عارف عبده سـالم، المشـكلات النّحويَّة في مسـند الإمام أحمد، رسالة ماجستير بإشراف عباس عَليّ السّوسوة، جامعة عدن ٢٠٠٩م.
- ابن ماجـة: أبو عبد اللـه مُحَمَّد بن يزيد، سـنن ابن ماجة، تح: مشـهور حسن آل سلمان، ط/٢، مكتبة المعارف، الرياض.
- مالك بن أنس: الموطأ، تح: سليم الهلالي، مجموعة الفرقان، ط/١، دبي٢٠٠٣م.
- ابـن مالك: مُحَمَّد بن عبد الله، ألفية ابن مالك مع شرح ابـن عقيل، تـح: مُحَمَّد محيـي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: لبنان ٢٠٠٣م.
- ابن مالك: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السّيد ومُحَمَّـد بدوي المختون، هجـر للطباعة والنشر، ط/١، القاهرة ١٩٩١م.
- ابـن مالك: مُحَمَّـد بن عبـد اللـه، شرح الكافية الشَّـافيَة، تـح: عَـليّ مُحَمَّد عوض وعـادل أحمد عبـد الموجود، دار الكتـب العلميّة، ط/١، بيروت ٢٠٠٠م.
- ابـن مالك: مُحَمَّد بن عبد الله، شـواهد التوضيح والتصحيح لمشـكلات الجامع الصّحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
- المبرد: أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد، المذكر والمؤنث، تـح: رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة ١٩٩٦م.
- المـبرد: أبو العبـاس مُحَمَّد بن يزيـد، المقتضب، تح: مُحَمَّـد عبد الخالق عضيمـة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤م
- مجمـع اللُّغَة العَرَبيّـة: في أصـول اللُّغَة، ط/١، القاهرة ٢٠٠٣م.
- مُحَمَّد العدناني: مُعجَم الأخطاء الشّائعة، مكتبة لبنان ط٢، بيروت ١٩٨٣م.
- مختـار الغوث، لغة قريـش، دار المعراج الدولية للنشر، ط١ الرياض ١٩٩٧م.
- المـرادي: الحَسَـن بن قاسـم، الجنـى الداني في حروف المعانـي، تح: فخر الدين قبـاوة ومُحَمَّد نديـم فاضل، دار الكتـب العلميّة، ط/١، بيروت ١٩٩٢م.
- المـروزي: مُحَمَّد بن نصر، تعظيـم قدر الصّلاة، تـح: عبد الرحمن الفريوائـي، مكتبة الدار، ط١، المدينة المنورة ١٤٠٦هـ.
- المـزي: أبو الحجاج جمال الدين يوسـف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسَالَة، ط/١، بيروت ١٩٨٠م.

- مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، بترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، بيت الأفكار الدولية: الرياض ١٩٩٨م.
- المناوي: زين الدين مُحَمَّد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، فيض القدير شرح الجامع الصّغير، دار المعرفة ط٢، بيروت ١٩٧٢م.
- ابن منظور: مُحَمَّد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر: بيروت.
- النووي: يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات: إدارة الطّباعة المنيرية، دمشق.
- النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النّووي، تح: مُحَمَّد مُحَمَّد عبد اللطيف، المطبعة المصرية بالأزهر، ط/١، القاهرة ١٩٣٠م.
- النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، تح: مُحَمَّد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.
- النهاري: حميد عبده أحمد، أصول الدرس النّحوي عند الشَّاطِبيّ، أطروحة دكتوراه بإشراف عباس السّوسوة، جامعة تعز، ٢٠١٤م.
- النهاري: حميد عبده أحمد، شرح ملحة الإعراب لعلي بن سليمان الحيدرة - دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير بإشراف عبد المنعم أحمد صالح، جامعة تعز، ٢٠٠٨م.
- ابن هشام الأنصاري: جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومُحَمَّد عَليّ حمد الله، دار الفكر، ط/١ بيروت ١٩٩٨م.
- اليافعي: عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، ط/١، بيروت ١٩٩٧ م.
- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تح: أحمد السّيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية: القاهرة.